الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للغة العربية وآدابها

مجلة علمية دورية محكمة

العدد : ٩ | السنة : الثالثة | سبتمبر - ديسمبر ٢٠٢٠ م | محرم - ربيع الآخر ١٤٤٢ هـ

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٣٩/٨٧٣٩ بتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٧٩١x

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٣٩/٨٧٤٠ بتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٧٩٢٨

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

asj4iu@iu. edu. sa

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

خصائص القياس اللغوي في اللسانيات الحديثة

Characteristics of Linguistics' Analogy in Modern Linguistics

إعداد:

د. عزمي محمد "عيال سلمان"

أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية –كلية العلوم والآداب – جامعة نجران – المملكة العربيّة السعوديّة

البريد الإلكتروني : azmimhhsalman@gmail.com

المستخلص

يُعدُّ القياس من الأدوات التي تناولها العلماء منذ القِدَم في معالجة قضايا اللغة والفكر، ولئن كان حديث علماء العربية عن القياس اللغوي قد استوفى الغاية التي وضعوها وأحاط بالمراد الذي أرادوه إلى حدّ كبير، فإنَّ حال علماء اللغة في الغرب لم يكن كذلك، على أي حال، حتى ظهور لسانيات سوسير. فقد أوضح رائد اللسانيات الحديثة في دروسه أن تناول العلماء لظاهرة القياس لم يكن خاطئًا بقدر ما كان يعتريه شيء من النقص وعدم التحديد. فالقياس اللغوي، وفقًا لما يرى، ما زال بحاجة إلى توضيح أعمق وتدقيق أشمل، وبطريقة تُظهِر خصائصه الأساسية التي تَنْبني عليها حركته بين (اللغة) و(الكلام). وهذا مَسْعى يتطلَّب أن يكون المدخل إلى ظاهرة القياس مختلفًا جذريًا عن كل محاولة تنأى بذاتها عن معطيات اللسانيات الحديثة، ويُدعِّم هذا الطرح ما ستقوم به الدراسة من تفسير للقياس اللغوي في ضوء مجموعة من الخصائص الأساسية، التي تُحدِّد مفهومه الدقيق، وتُبيِّن طريقة عمله وتأثيره الأكيد في تطور اللغات وتنميتها. ومع هذا المسلك الذي سارت عليه الدراسة يتَّضح لنا أن تَصوُّر فكرة القياس في الغرب قبل ظهور اللسانيات الحديثة هو ببساطة تَصوُّر غير ملائم لوصف أثره الفاعل في عمل اللغات وتطوُّرها.

الكلمات المفتاحية:

القياس اللغوي، تغير اللغة، محافظة اللغة، المنظور التاريخي، المنظور التزامني.

Abstract

Linguistic analogy is one of the benchmarks that linguists have employed in the past in dealing with the issue of the language and thought. Although the Linguists' discussions about linguistic analogy have reached the goal which was laid by them and has covered their intention to a large extent, this was not the same regarding the scholars in the West, however, until the advent of Saussure's linguistics. The pioneer of modern linguistics explained in his lessons that the scholars' approach to the phenomenon of analogy was not wrong as much as it experiences some sort of lacuna and ambiguity. The linguistic analogy, according to what he opines, still needs a deeper clarification and more comprehensive scrutiny, in a way that shows its basic characteristics that underpin its movement between (language) and (speech). This is an endeavor that requires that the introduction to the phenomenon of analogy be totally different from every attempt that distances itself from the data of modern linguistics, and this proposition is supported by what the study will undertake in terms of interpretation of linguistic analogy in light of a set of basic characteristics that define its precise concept, and show its method of action and its certain influence on language development and advancement. With this course of study, it becomes clear to us that the concept of analogy in the West before the emergence of modern linguistics is simply an inappropriate conception to describe its effective impact on the work and development of languages.

Keywords:

linguistic analogy, linguistic change, language preservation, historical perspective, synchronization perspective.

مقدمة:

تجدر الإشارة منذ البداية إلى أنه لا توجد حضارة من الحضارات القديمة قد عُنيتْ بظاهرة القياس على نحو ما عُني بها تراثنا العربي، فالقياس بحد ذاته مبدأ مقبول ومشروع في العلوم العربية والإسلامية، وهو في علم النحو الأصل الثاني من أصول النظر، فهو المرآة التي تعكس النظام والتناسق المتمثل في الكفاية اللغوية المختزنة لدى أبناء اللغة، شريطة أن يكون قياساً طبيعياً يصدر عن الحس اللغوي والعُرف الاستعمالي لدى المتكلمين، والنحاة دون غيرهم من علماء العربية أميل إلى القياس في مسائلهم، يطمئنون إليه، ويَتقبَّلون منهجه وطُرُقه.

والقياس أيضًا من الظواهر اللغوية التي حظيت في الدرس العربي الحديث ببحوث كثيرة بدءًا من كتاب: (القياس في اللغة العربية) لمحمد خضر حسين[١]، ومرورًا بـ(مدرسة القياس في اللغة) لأحمد أمين[٢]، والفصل المخصَّص له في كتاب: (اللغة والنحو بين القديم والحديث) لعباس حسن[٣]، والمبحث الأول المخصص له ضمن الفصل الأول من كتاب: (من أسرار اللغة) لإبراهيم أنيس[٤]، و(مشكلات القياس في اللغة العربية) لعبد الصبور شاهين[٥]، و(التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس) لرمضان عبد التواب[٦]، و(القياس اللغوي وأهميته في تطوير اللغة) لشاكر طوفان العيساوي[٧]، و(القياس اللغوي وتنمية الألفاظ) لحامد صادق قنيبي[٨]، و(القياس في اللغة

(١) يُنظَر: حسين، محمد الخضر: **القياس في اللغة العربية**، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٣هـ.

(٢) يُنظَر: أمين، أحمد: **مدرسة القياس في اللغة**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد٧، ١٩٥٣م، ص٣٥١ – ٣٥٨.

(٣) يُنظَر: حسن، عباس: **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص١٣ – ٤٥.

(٤) يُنظَر: أنيس، إبراهيم: **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م، ص٩ – ٤٥.

(٥) يُنظَر: شاهين، عبد الصبور: **مشكلات القياس في اللغة العربية**، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد١، العدد٣، ١٩٧٠م، ص١٨٥ – ٢٣٠. وقد ضمنها أيضًا كتابه: **دراسات لغوية (القياس في الفصحى – الدخيل في العامية)**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

(٦) يُنظَر: عبد التواب، رمضان: **التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد ٣٣، ١٩٧٤م، ص١٠٩ – ١٢٦.

(٧) يُنظَر: العيساوي، شاكر طوفان: **القياس اللغوي وأهميته في تطوير اللغة**، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المجلد ١٤، العدد١، ١٩٧٦م، ص٢٣ – ٥٢.

(٨) يُنظَر: قنيبي، حامد صادق: **القياس اللغوي وتنمية الألفاظ**، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد٣٧، ١٩٩٣م، ص٩ – ٣٣.

العربية) لمحمد حسن عبد العزيز[١]، وغيرها كثير من البحوث والدراسات القيّمة التي كان لها دور كبير في إضاءة جوانب متعددة من الظاهرة.

وهذا التناول لظاهرة القياس، قديمًا وحديثًا، يُقوّي شعورنا الحيّ بتراثنا الخالد، ويجعل المرء شديد الإعجاب بما دار حولها من دراسات وبحوث، ولكنه مع ذلك يجب الاعتراف بأن هنالك جانبًا مُهمًّا لم تتطرَّق إليه أي واحدة من هذه الدراسات السابقة، وهو ما يتعلَّق بتفسير ظاهرة القياس اللغوي في ضوء توليفة من خصائصها الأساسية التي تُحدِّد عملها، وتبني تصوُّرًا ملائمًا لأثرها الفاعل في تطور اللغات وتنمية ألفاظها.

وقد التمس الباحث طريقه لتحقيق هذه الغاية في اللسانيات الحديثة، وخصوصًا في ما أثاره فردينان دي سوسير (١٩٥٧ – ١٩١٣م) حول هذه الظاهرة في دروسه المنشورة سنة ١٩١٦م، فألفيناه يُركِّز على القياس اللغوي بوصفه نزعة فاعلة في بناء الأنظمة وتأويل عناصر تطورها، وهذا ما دعاه إلى أن يُخصَّص لهذا الحقل بابًا مُشوِّقًا في دروسه، ولكنَّه غالبًا – وللأسف – لا يَلْقَى عناية مُستحقَّة من الباحثين.

وستُحاول الدراسة التي ننوي إنجازها هنا أن تُبيِّن أن ظاهرة القياس إذا ما دفعنا بها إلى حدّ مُنتهاها، فإنها حتمًا تُشكِّل محورًا أساسيًا في عمل اللغات وتطوّرها. والباحث يُدرك تمامًا أن الإقدام على مثل هذه الخطوة ليس أمرًا سهلًا؛ ذلك أن محاولة تأويل عملية التطور اللغوي بغير المبادئ الذاتية الموجِّهة لها، هي أشبه بتدعيم نظام اللغة بدعامات من خارجه، وهو الأمر الذي يُنذِر بإحداث زعزعة قد يصعب تَخطِّيها.

وقد وضعت الدراسة ضمن أهدافها الإجابة عن بعض الأسئلة من نحو: هل يُعدُّ عمل القياس في اللغات ظاهرة طبيعية؟ وهل توجد حقًّا خصائص أساسية يتَّسم بها القياس اللغوي؟ وما أثر هذه الخصائص في عمله ودوره في بناء اللغات وتطوّرها؟ وكيف يؤدّي القياس وظيفته إزاء وجود التغيرات الصوتية؟ وكيف للقياس أن يُشكِّل مبدأ من مبادئ المحافظة في حياة اللغات؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في معالجة ما تفرَّق من مادة علمية حول خصائص القياس اللغوي وآليات عمله، ويجدر التنبيه إلى أن مقتضيات الخطة التي سار عليها الباحث قد حَدَّتْ مادة الدراسة بما دار حول ظاهرة القياس من مناقشات وآراء في اللسانيات الحديثة فقط.

وتأمل الدراسة أن يكون في ما قدَّمته إضافة علمية إلى حقل اللسانيات العربية، وخصوصًا أنه لما توجد بعدُ دراسة، بحسب اطِّلاع الباحث، قد تكفَّلت بإحصاء خصائص القياس اللغوي

(١) يُنظَر: عبد العزيز، محمد حسن: **القياس في اللغة العربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٥م.

وتفصيل القول فيها، وهكذا بيَّنت الدراسة أن ظاهرة القياس اللغوي تقوم على خمس خصائص أساسية، هي على النحو الآتي:

١. عُموميّة القياس:

إن مجمل عمل اللغة يخترقه عدد لا يحصى من حالات التردُّد والتقريبات والتحليل المنقوص، فاللسان لا يشتمل في أي فترة من فترات حياته على نظام من الوحدات ثابت تمام الثبات(١). فالظاهرة الصوتية بشكل أساسي هي عامل من عوامل اضطرابه، فبالإمكان تفسير التغيرات الصوتية على أنها نتيجة للصراع من أجل تحقيق توازن مثالي، أو حلّ لضغوط مختلفة متصارعة، إلا أننا مع ذلك نجد أن توازن النظام الصوتي في أي لغة من اللغات يبقى ناقصًا على الدوام، فحاجة اللغة مثلًا لأنواع كثيرة من الأشكال الصوتية للحفاظ على تمييز مفرداتها بعضها من بعض تصطدم مع حاجة الكلام لكونه مفهومًا بالرغم من حتمية عدم الدقة في اللفظ. فبما أن هنالك عوامل جديدة تُؤثِّر في اللغة باستمرار مع تطور الحياة، فإن عملية العلاج المنبثقة عن التغيرات الصوتية لن تنتهي أبدًا، فبينما يشفي تغير ما خللًا معينًا، فإننا نجده يخلق توترات في أماكن أخرى من النظام. فمثلما تَدْرأ حركة ما في لعبة الشطرنج خطرًا معينًا، فإنها تُسبِّب في الوقت عينه خطرًا آخر، ولهذا فإن التغير الصوتي سوف يستمر دون توقف(٢).

وهكذا فإن التغيرات اللغوية مستمرة على الدوام، فهنالك ضرورة تُولِّد ضرورة أخرى، وهنالك قوى تدفعها للأمام، حتى إنها وقد غدت مرغمة على الاستمرار لدرجة قد تشيع فيها الفوضى ويحل الاضطراب والتخلخل محل الانتظام، تُصادِف عند هذا الحد قوة قصوى تعلو على تلك التي تدفعها للاضطراب، إنها القوة التي لا تُقهر للعمليات التي تحفظ للغة انتظامها، وتجعل من سيرورتها توازنًا مُتحرِّكًا، فحين تصل التغيرات اللغوية إلى حد معين، حيث لا يبقى لديها من وسيلة للتقدُّم أو أنْ تعود القهقرى، تُسخِّر هذه القوة عمليات أخرى مضادة للتغير اللغوي.

ونتيجة لذلك يظهر القياس اللغوي بوصفه واحدًا من هذه المبادئ المحافظة، فيتولَّى العودة إلى صيغ اللغة السابقة ليقوم بتأويلها وإعادة إنتاجها في صيغ جديدة، تُتيح للتغيرات اللغوية أن تبدأ معها دورتها من جديد. فبعض صيغ اللغة التي باتت قديمة فقط لأنها استُعملت فيما مضى، ستُظهِر

(١) يُنظَر: دي سوسير، فردينان: **دروس في الألسنية العامة**، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥م، ص٢٥٦.

(٢) يُنظَر: سامسون، جفري: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٧هـ، ص١١٥، ١١٦.

كيف أن القياس يُثير لدى المتكلمين الذين يريدون التواصل العودة إلى صور تلك الصيغ المخزونة داخل اللغة، لتوليد صيغ جديدة لم يَجْرِ بها الاستعمال، فهنالك دائمًا شكل معين يولِّد شكلًا مناظرًا؛ ليتم الإعلان عن سيرورة اللغة، وبهذا يحمل القياس منطقًا عنيدًا يخترق العمليات التي تستنزف اللغة وتهدر طاقاتها وتُعرِّض توازنها للاضطراب.

فاللغة لا تستسلم لهذا الاضطراب الذي تخلقه التغيرات الصوتية، فهنالك قوى تحدُّ من مفعوله وتعدِّله، والقياس اللغوي مثال على ذلك. فهو وإنْ كان ذا نزوات وأطوار – بحسب عبارة سوسير – إلا أنه يوحِّد بين الصيغ من جديد، ويُعيد (اللا انتظام) إلى سالف نصابه؛ لأنه يعمل في صالح الانتظام، وينزع إلى توحيد أساليب صياغة الكلمات وصور إعرابها، وهو بذلك يقوم بعمل مواز؛ تعديلًا لعمل التغير الصوتي الذي من شأنه تنويع الصيغ والتكثير منها، فالقياس لا يطمس آثار تنوع صوتي موجود، ولكنه عادة ما يُعمِّم ضربًا من ضروب الصياغة [(١)].

وهكذا يكون القياس هو تلك القدرة على تكوين حكم ما بشأن حالة معينة بالنظر إلى حالات مناظرة لها، فهو يقوم على تكوين صيغ جديدة عبر تقريب الأشكال من بعضها بعضًا، وهو بهذا المفهوم يُمثِّل خصيصة أساسية للغة الإنسانية[(٢)]. فالقياس بذاته هو وجه من وجوه ظاهرة التأويل التي تقوم بتحليل النشاط اللغوي العام؛ للتمييز بين أشكال اللغة من أجل ابتكار أشكال جديدة صالحة للاستعمال في ما بعد، ففعل التجديد وتحليل النشاط اللغوي الذي يُؤسِّس لهذا الفعل هما أمران لا ينفصلان عن بعضهما لدى المتكلِّم. فالقياس يقوم على قدرة آليات اللغة الخلَّاقة على ابتكار أشكال جديدة من خلال إعادة اختبار وتحليل أشكال أصيلة، دون أن يستدعي ذلك تجاوزها أو إلغاءها، والتشابه بين أشكال اللغة هو الذي يُمكِّن لهذه الآليات أن تقوم بعملها، وهو الذي يجعل من وجود أشكال جديدة في اللغة متعايشة مع أشكال أخرى أمرًا ممكنًا.

فالقياس ظاهرة عامة تابعة لعمل اللغة العادي، وإليه ترجع جميع أسباب التغيرات العادية التي ليست ذات طبيعة صوتية، وتُصيب من الكلمة مظهرها الخارجي. فمهما يكن أصل التغيرات في التأويل، فإنها تتجلَّى دومًا بظهور صيغ قياسية، وفعلًا فلئن كانت الوحدات المستعملة التي يشعر بها المتكلمون في وقت ما قادرة بمفردها على توليد صيغ قياسية، فمعكوس ذلك صحيح؛ إذ إن كل

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) يُنظَر: إتشسن، جين: **اللسانيات (مقدمة إلى المقدمات)**، ترجمة: عبد الكريم محمد جبل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٣٣٠؛ دوبيكير، لويك: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ترجمة: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٥م، ص٧٦.

توزيع معين للعناصر يقتضي توسيع مجال استعماله، فالقياس إذًا هو الحجة القاطعة على أن عنصرًا من العناصر الصياغية موجود في وقت ما في صورة وحدة معنوية(١).

وقد تطرَّق سوسير في دروسه إلى أهمية القياس اللغوي في تطور الألسنة، فنحن إذا نظرنا إلى تفاصيل تاريخ كل لسان لوجدنا أنه ليس سوى عدد كبير من الظواهر القياسية المتراكمة إحداها فوق الأخرى، وأن لسانًا ما في وقت محدّد ليس سوى تداخل ضخم لتكوينات قياسية، يكون بعضها جديدًا تمامًا، وبعضها يعود بعيدًا جدًا في الزمن بحيث لا يمكن كشفه. فالقياس يُفسِّر بشكل خاص تواصل الألسنة عبر الزمن؛ إذ إنه يُعوِّض عن التآكل الصوتي الذي يُغيِّر الأشكال، وهكذا فإن التجدد القياسي لا يقوم سوى بمتابعة سلسلة العناصر المنقولة منذ منشأ الألسنة من دون أن يتمكَّن من كسرها(٢).

وكما أن القياس له دور في الحد من مفعول التغيرات اللغوية، فإنه أيضًا يساعد جميع القوى التي تُحوِّر على الدوام بنية لسان من الألسن مساعدة فعَّالة، وهو بهذا عامل قوي من عوامل تطور اللغة. فلئن لم يكن القياس في حدِّ ذاته ظاهرة تطورية، فإنه – على الأقل – يعكس من حين لآخر التغيرات التي تطرأ على ما يقوم عليه نظام اللغة من اقتصاد، ويُقرُّها في الاستعمال بواسطة توليفات جديدة(٣).

وبالتالي فإن القياس يحتل بذلك منزلة قوية في عمق نظرية تطور اللغة من خلال عمليتين أساسيتين يؤكد عليهما سوسير وهما:

١. التناوب: ويعني بذلك أن هنالك تناسبًا بين صيغتين أو مجموعة من الصيغ المعينة التي تُتَداول باطراد بين سلاسل من الأشكال المتواجدة(٤). وفي جميع الحالات التي لا تُحدِث فيها الظاهرة اللغوية عمليات تناوب، فإن ذلك يُسِهم في ارتخاء الروابط النحوية التي تشد الكلمات بعضها إلى بعض، فيتضاعف لذلك مجموع الصيغ بلا داع، وتصبح آلية اللغة غامضة ومعقدة، وذلك بقدر ما تتغلب الصور الناجمة عن التغيرات اللغوية على الصيغ التي يجمعونها في أضرب صرفية عامة مطردة، أو بعبارة أخرى: بقدر ما يتغلَّب الاعتباط المطلق على الاعتباط النسبي(٥).

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٥٥.

(٢) يُنظَر: دوبيكير: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ص٧٦، ٧٧.

(٣) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٥٦، ٢٥٧.

(٤) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٣٨.

(٥) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٤٣.

٢. التعويض والاستبدال: إن أبرز أثر من آثار القياس وأهمها هو استبداله صيغًا قديمة شاذة آيلة إلى السقوط بأخرى أشد اطرادًا، متألفة من عناصر يجري بها الاستعمال. فتلك العملية التي تحدث باستمرار والمتمثلة في تعويض صيغ قديمة بأخرى جديدة هي مظهر من أبرز مظاهر تطور اللغات. فكلما وجدنا أن ابتكارًا ما قد استقر نهائيًا، وقضى على منافسه، حُقَّ لنا أن نقول بأن شيئًا ما قد نشأ، وأن شيئًا آخر قد أُهمِل، وبهذا الوجه فإن القياس يحتل منزلة مرموقة في صلب نظرية التطور(١).

فالتكوينات القياسية المستحدَثة التي تُوجِد توازنًا في نظام اللغة أمام شيوع التغيرات الصوتية تُعد سببًا رئيسًا في إنقاذ نظام اللغة من الاضطراب، وفي إطار الصراع الدائم بين القياس والتغير الصوتي قد يكون من الصواب وضع ظاهرة القياس في جهة التطور، فالتطور لا يكون قطعيًّا على الدوام؛ أي أنه لا ينتقل بالضرورة من الحالة (ا) إلى الحالة (ب) ضمن خط متتابع، بل يمكن أن يُؤدِّي إلى تعدد الحالات وتناوبها ضمن فضاء واحد، فيكون هنالك (ا) و(ا') و(ا'') و(ا''') ...إلخ.

وقد برهن سوسير على نحو مؤكد أنه فقيه بارع من فقهاء اللغة الجدد (النحاة الجدد)، وهم جماعة من اللسانيين الموهوبين الذين ظهروا في سبعينيات القرن التاسع عشر في جامعة ليبزيج بألمانيا، فكان من ضمنهم: أوجست لزكين (١٨٤٠ – ١٩١٦م)، وكارل بروجمان (١٨٤٩ – ١٩١٩م)، وهرمان بول (١٨٤٦ – ١٩٢١م)، وتأثير هؤلاء العلماء في تطور الدراسات اللسانية كان على درجة بالغة الأهمية، فهم الذين أضفوا الانضباط التام على المنهج التاريخي المقارن، وأظهروا مخالفة واضحة لعلماء عصرهم عندما ذهبوا إلى أن اللغة ليست كائنًا حيًّا بل هي نشاط نفسي فيزيائي، والمفهوم المفتاح لديهم هو مفهوم القانون الصوتي، فقد استخدموا هذا المفهوم للارتفاع بعلم اللغة إلى مصاف علم القوانين، مقررين بذلك الاطِّراد الذي يبدو في تجليات القوانين الصوتية، وقد قادهم الدور المحوري للإنسان المتكلم إلى إدخال مبدأ تأثير القياس تكملة لمفهوم القانون الصوتي(٢).

ولهذا فقد أُعجِب سوسير بمنجزاتهم في كثير من المسائل، وأثنى عليهم؛ لأنهم رأوا أن الظاهرة المعروفة لدى علماء اللغة الأوائل باسم (القياس الخاطئ)، ما كان ينبغي الاستخفاف بها، بل إنها كانت مهمة فيما يتعلّق بالتطور اللغوي بوصفها على وجه الخصوص معادلًا لأثر التغير الصوتي.

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٥٤، ٢٥٦.

(٢) يُنظَر: إفيتش، مليكا: **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م، ص٨٣ – ٩٠. بارتشت، بريجيته: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ترجمة: سعيد بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، ٢٠٠٤م، ص٣١ – ٥١.

فعلماء اللغة الأوائل، كما يقول، لم يفهموا طبيعة ظاهرة القياس، وكانوا يُطلقون عليه: (قياس الخطأ)، فقد كانوا يعتقدون أن أولئك الذين يستحدثون صيغًا جديدة في اللغة قد أخطأوا في حق النموذج الأصلي، فكل صيغة تخرج عن النظام القائم هي في نظرهم شذوذ وانتهاك لحُرمة صيغة مُثْلى، وذلك أنهم لما كانوا متأثرين بوَهْم كان من أبرز خصائص عصرهم، عدوا الحالة الأصلية للغة حالة راقية مُثْلى من دون أن يتساءلوا حتى عن إمكانية أن تكون سُبقت بحالة أخرى، فعدّوا كل تنصُّل منها شذوذًا. والذين أنزلوا القياس منزلته اللائقة به للمرة الأولى هم النحاة الجدد، فقد بيَّنوا أن القياس إلى جانب التغيرات الصوتية هو العامل الكبير المتسبب في تطور اللغات، والعملية التي تنتقل بها اللغات من حالة انتظام معين إلى أخرى(١).

فعندما أكَّد النحاة الجدد على قوة التحولات التي لا استثناء فيها، فإنهم قد اعترفوا بوجود قوة على قدر من الأهمية هي القياس، وقبل ذلك كان المصطلح الأقدم هو (القياس الخاطئ)، وكأن التغير النظامي كان وحده الصحيح فقط. فقد زعم بعض العلماء أن قوانين التحوُّل نظامية، ولكن تُحاول إيجاد صيغة للصرف غير النظامية، وأن القياس على العكس من ذلك هو قوة غير نظامية تحاول تحقيق الموازاة. إلا أن الحقيقة أكثر تعقيدًا من ذلك، فليس من الضروري أن تكون القوة المتعلقة بالربط المعجمي أقوى من تلك الموجودة في صنف الكلمة. وقد فُهِمت أخيرًا العملية القياسية على أنها عملية طبيعية ومؤثرة وكثيرة الحدوث(٢).

ولذلك فإن القياس يُعدُّ واحدًا من أكثر الدوافع اللسانية الأساسية، فهو أداة من أدوات السيرورة اللسانية الرئيسة التي تؤثِّر في كل مستويات الاستعمال، فهو يعمل في اللهجات التي يقال عنها: إنها متطابقة مع المعيار الرسمي، بمقدار ما يعمل – بل أكثر في معظم الأحيان – في اللهجات التي يُقال عنها: إنها غير صحيحة (الشعبية أو الطِّفْلية)، فالطفل الذي يصرف (أخذ – أن آخذ) قياسًا على (أعاد – أن أعيد)، يكون مقودًا بهذا الميل إلى القياس، وبهذا البحث عن التناسب (بالمعنى الرياضي).

وهكذا فقد انتقد سوسير في بداية القرن العشرين أولئك الذين كانوا يرون في القياس شذوذًا ومخالفة للمعيار المثالي، بينما يُكوِّن القياس إجراء أساسيًا لتطور اللغات، فهي تَعْبُر به من حالة من

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٤٥، ٢٤٦.

(٢) يُنظَر: ن. ي. كولينج: **اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)**، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد٣ (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢١هـ، ص٨٩٩.

حالات النظام إلى حالة أخرى، فهو يُقرِّر صراحة أن اللغة تحتوي في كل لحظة على نسق قائم وعلى تطور له، وأن اللغة تُعدُّ في كل لحظة نظامًا آنيًا ومنتوجًا للماضي على حد سواء. ولهذا يُحسَب لسوسير مقاومة عزل فكرة النظام عن فكرة تطوُّره، فليس ثمة نظام لا يتغير، وعلى عكس ذلك، فإن التغير يفترض جدلًا وجود النظام حتمًا، وإن التطور يمتلك صفة النظامية(١).

وقد حاول تلاميذ سوسير من بعده أن يُظهروا بشكل أكثر تنسيقًا أن ما يُسمَّى بـ(القياس الخاطئ) والأخطاء المزعومة للسان إنْ هي إلا نَتَاج للآليات النفسية ذاتها التي تسمح للسان الذي يتصف بالصواب أن يُتمِّم وظائفه(٢). وإن ذلك ليدعو إلى دراسة ليس فقط اللغة التي يُقال: إنها سليمة، ولكن أيضًا كل ما ينفجر في مقابل اللغة التقليدية، كالأخطاء والتجديد واللسان الشعبي والعامية والحالات الشاذة أو الشرعية والحيرة القاعدية ...إلخ، والاهتمام بهذه الانزياحات يكشف عنما ينتظره المتكلم من اللغة، وما لا يجده فيها. فهي إذًا معلم لحاجات تتحكم بممارسة الكلام، ويبدو أن أهم تلك الحاجات اللسانية تميل إلى المماثلة التي تُفضِي إلى توحيد نسق العلامات (وهذا ما يُعطي الخَلْق القياسي مجالًا، فهو ينبوع اللفظ المستحدَث)، وتوحيد العناصر التي تتتابع في الخطاب (ومن هنا تنشأ مثلًا ظاهرة التوافق القاعدي). ولقد ينشأ عن هذا خلق مستمر للصور، كما ينشأ انحراف دائم للعلامات والعبارات، فالمتكلم يعطي بواسطتها انطباعًا بأنه يستعيد امتلاك اللغة المشتركة، وهذا ما يشرح ليس الأخطاء فقط، ولكن أيضًا عددًا من وجوه الاستعمال السليم (المتكوِّن من أخطاء الأمس)(٣).

فهنالك نوع من الميل الأكثر تهذيبًا لدى المتكلمين نحو ابتكار أشكال من الكلام متناظرة؛ إذ إن هذه الأشكال وبموجب علاقة تماثل ما، توقظ في الناطق الحس بكل ما هو منتظم ومتماثل في لغته، ففي هذا الميل لا يفعل المتكلِّم سوى التعبير لا إراديًا عن إجلاله للانتظام كمصدر من مصادر ابتهاجه بلغته التي يستعملها. وهنا يذهب سوسير إلى أن ما يتكوَّن لدى المتكلمين من الارتسامات التي تكاد تبلغ التماثل التام لدى جميع الناس إنما يتم بفضل قيام ملكيَّتْ: (التقبُّل) و(التنسيق) بعملهما الذي يقوم بأكبر دور في تنظيم اللغة من حيث هي نظام(٤). وبعد ذلك ومع

(١) يُنظَر: ليونز، جون: **اللغة واللغويات**، ترجمة: محمد إسحاق العناني، مؤسسة رلي للنشر، عمان، ١٩٩١م، ص٢٧٥.

(٢) يُنظَر: ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان ماري: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٣م، ص٢٨٣.

(٣) يُنظَر: ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص٥٥.

(٤) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٣٣، ٣٤.

حدوث ما يُشبه حدًّا بعينه من التخمة من هذه البهجة، بحسب عبارة (نيتشه)، ينشأ لدى المتكلم إحساس أكثر رهافة، يمكنه أن يتأتَّى من كسر للتناظر والانتظام، عندما يُحفِّزه ذلك مثلًا على ابتكار أشكال جديدة تشذ عن القاعدة ومألوف الكلام.

والذي يستمر في معاينة ظواهر اللغة يدرك أن المتكلِّم سيظل مُتردِّدًا بين هذين الميلين اللذين يشكلان فرضين يمكن من خلالهما تفسير المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية الابتكار اللغوي، كما هو ماثل في (القياس)، فالتكوينات القياسية الجديدة تدخل دائرة الاستعمال، وتفلت من المراقبة بسبب تناظرها وتماثلها مع أشكال قديمة موجودة، وما يخرج عن هذه التكوينات ويكسر التناظر لا يفتأ يُجدِّد في اللغة ويقاوم بثبات داخل الدائرة نفسها، فخروجه عنها لا يعني ابتعاده، وإنما إضافة منطقة جديدة للمناطق السابقة من الاستعمال. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تردد اللغة بين هذين الميلين ليس متساويًا، فأوجه التماثل اللغوية، كما يقول تشومسكي، أمر أصيل بالأساس، بينما أوجه الشذوذ والخروج عن مألوف الكلام أمر هامشي وعارض(١).

وهكذا يعمل القياس بشكل نمطي أو نموذجي في تأسيس متسلسلات مطَّردة، وإذا كان القياس يعمل لمصلحة النظام عن طريق تحليل أشكال بحسب ضوابط حقيقية أو موهومة، فإن قُوَّة أخرى هي الميل إلى الشذوذ عن القاعدة هي أيضًا موجودة، فعندما تنتج تراكيب شوهاء، فإن القياس يقوم باختزالها وتطويعها بحسب القواعد الموضوعة، وهو بذلك يُدخِل تغييرات في نظام اللغة باختزال الاستثناءات. فهو قُوَّة غامضة غير واضحة تمامًا، وذلك لأنه دائمًا يحمل احتمال كونه قياسًا خاطئًا أو زائفًا مثل حقل الاشتقاقي الشعبي. ويُظهِر لنا سوسير أنه ليس هناك خيار بين التحليل الموضوعي؛ تحليل عالم اللسانيات أو عالم الاشتقاق، وهو عادة ما يكون صحيحًا من وجهة نظر اشتقاقية، وبين التحليل الشخصي الذي يقوم به المستعمل العادي للغة، والذي غالبًا ما يكون خاطئًا، كما يظهر في الاشتقاق الشعبي، فكلتا العمليتين تُسهم الإسهام ذاته في التحول اللغوي(٢).

٢. فَرْديّة القياس:

يدخل القياس اللغوي لدى سوسير ضمن باب الظواهر النفسية، ونجده منذ البداية يضع في دروسه ضرورة التمييز بين (اللغة) و(الكلام)، فكل ما يأتي على الشفتين بسبب ضرورات التلفُّظ

(١) يُنظَر: أبيجنانزي، رتشارد: **نعوم تشومسكي (اللغة والسياسة)**، ترجمة: محيي الدين مزيد، سلسلة أقدم لك، العدد ٥٧٩، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص١٩.

(٢) يُنظَر: لوسركل، جان جاك: **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٨٥.

ضمن فعل معين هو (الكلام)، فالكلام يوجد حيث تستطيع ذاتٌ أن تستعيد في فعلٍ نظامَ العلامات الذي تضعه اللغة تحت تصرفها، هذا النظام يظل بالقوة، ما لم يتم على يد شخص يحققه. وأما كل ما يوجد في ذهن الفرد مُستودَعًا ضمن الأشكال المسموعة والمستعملة فهو (اللغة)، فموضوع اللغة محدد بدقة ضمن مجموع غير متجانس للوقائع اللغوية، فهي القسم المجتمعي للكلام الخارج عن الفرد، الذي لا يستطيع وحده لا خلقها ولا تعديلها، وهي لا توجد إلا بتوافر شبه عقد بين أعضاء الجماعة اللغوية. ولكي يَدخل شكل معين في اللغة يجب أن يكون أحد ما قد ارتجله، وأن يكون قد ارتُجِل في مُناسبة الكلام، فكل التغيرات سواء أكانت صوتية أم نحوية (قياسية) تتم حصريًا في الكلام، وليس في (اللغة)، فالأشكال والنحو لا وجود لهما إلا اجتماعيًا، لكن التغيرات تبدأ من فرد من الأفراد، فالفرد أو بالأحرى مجموع كل من الأفراد هو الذي يقوم بتطوير اللغة.

ومشروع سوسير يحتوي تَصوُّرًا عامًّا عن فكرة الإبداع سواء أكان مقيدًا بمبادئ عامة أو كان حُرًّا غير خاضع لقاعدة، فالإبداع الفردي لديه يكون ممكنًا ومقيدًا بمنظومة من المبادئ الذاتية كما يظهر في التغيرات الصوتية التي يندرج موضوعها ضمن ما اصطلح على تسميته بـ(اللسانيات الداخلية). كما أن الإبداع الفردي يكون أيضًا ممكنًا وحُرًّا دون حاجة لمثل هذه المبادئ كما يظهر في عملية القياس التي تندرج لديه ضمن موضوعات (اللسانيات الخارجية).

وإذا أردنا أن نتصور ما يأتي من الفرد وما يأتي من المجتمع الذي يُشكِّله الأفراد يكفي أن نقوم بمقارنة بين (الكلمة) و(الجملة)، فما الذي يُحقِّق الكلام بشكل أفضل غير الجملة التي لا وجود لها من دونه، فقد عدَّ سوسير تشكيل الجملة، في ما يظهر، بوصفه أحد مسائل الكلام وليس اللغة، وذلك يعني أن تشكيل الجملة هو أحد مسائل الخلق الإرادي الحر الذي يقع ضمن اللسانيات الخارجية، وليس متعلِّقًا بقاعدة منتظمة، ومكان الإبداع الخاضع لمبادئ منتظمة وثابتة في مشروع سوسير متعلِّق بالعناصر والوحدات الشبيهة بالكلمات ضمن اللسانيات الداخلية، فالكلمة وِحْدة تعيش – خارج إطار أي خطاب كان – في المكنوز الذهني. فالجملة إذا كانت تتوارى بعدما يُنطَق بها، فإن الكلمة، وهي الوسيط المقايض بين البنية والحدث، تستمر حية، وحين يُضيف إليها النطق شحنة جديدة تعود إلى المنظومة التي تستفيق من عطالتها لتفسح مجالًا لفرقية جديدة، مجددة بنيانها بالكامل(١).

(١) يُنظَر: أوزياس، جان ماري: **البنيوية**، ترجمة: ميخائيل إبراهيم مخوّل، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٢م، ص٧٢؛ يُنظَر: دوبيكير: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ص٢٠٧.

وهكذا يذهب التمييز بين (اللغة) و(الكلام) حتى إلى تأكيد التمييز بين (الكلمة) و(الجملة)، اللتين هما على التوالي: تعبيرُ كل من اللغة والكلام. والواقعة الملفتة هنا هي أنه لا يُنظَر إلى اللغة على أنها كيان مجرد ولا حتى اجتماعي، فاللغة يُنظَر إليها من منظور الشخص المتكلم؛ أي من منظور نفسي، فصحيح أن اللغة اجتماعية ولكن من الأنسب تركيزها في الفرد، فَلِفهمها يجب مراقبتها في استعمال الفرد، وهذا يستلزم البُعد شبه الواعي الذي يجعل اللغة تُحقَّق بشكل ارتجالي من دون أن تخضع لمراجعة واعية من قبل الشخص الذي يتكلَّم. فهنالك بين اللغة والكلام تردُّدات وتفاعلات وتوتُّرات متواصلة، والتفكير في القياس هو أحد الجوانب التي وضعت سوسير على هذا الطريق.

وبهذه الصورة تبدو عملية القياس كإحدى الظواهر الأساسية التي تربط (اللغة) بـ(الكلام)، فبينهما يكمن كل البُعد النفسي للشخص المتكلم في الواقع، فالمبدأ الأساسي للتغير القياسي هو مبدأ نفسي. وبما أن الأشكال تظهر في الكلام، ففي الكلام أيضًا يتم خلق أشكال جديدة، ولما كان الأسلوب القياسي يقضي بوضع كلمة جديدة لم تكن موجودة، فإن ذلك يُفضِي به إلى أن يُكوِّن تقسيمات وأجزاء كلمات وأشياء لم تكن موجودة ككلمات. ومن أجل ذلك يجب افتراض أن العناصر موجودة بالنسبة إلى وعي اللغة؛ أي الوعي الموجود عند الأشخاص المتكلمين حول اللغة والوحدات التي يَتعرَّفون عليها ويُعبِّرون عنها بالكلام، فهُنا يتم ربط أشكال بشكل شبه واعٍ، ولكن هذه الأشكال لا تظهر وتتحقق إلا في الكلام. وهنالك فرق كبير بين هذه الأشكال التي بالفعل يُثيرها الكلام والأشكال الأخرى الإيحائية المستودعة في اللغة، وهذه الأشكال الأخيرة لا تُتَرجم بالكلام، بل تبقى شبه واعية في أعماق الفكر، في حين أن الشكل الذي يُثيره الكلام يكون ظاهرًا.

فكل وقائع اللغة، ولا سيما الوقائع التطورية، تُجبِر على التموضع أمام الكلام من جهة، ومن جهة أخرى أمام خَزَّان الأشكال المعقولة أو التي يعرفها الذهن. فإذا كان صحيحًا أننا بحاجة دائمًا إلى مخزون اللغة للتكلُّم، فعلى العكس من ذلك، فإن كل ما يدخل في اللغة سَبَق أن جُرِّب أولًا في الكلام عددًا كافيًا من المرات؛ لكي ينتج عنه أَثَر دائم، فاللغة ليست سوى تكريس لما سبق ذكره في الكلام. فهذه واقعة أساسية، وهي أن الكلام لا يظهر بشكله الخارجي فقط، فهو حصيلة تقدُّم داخلي، فلا يحصل هذا البناء الفوري إلا في الكلام؛ أي أنه من الممكن عَدُّ اللغة الداخلية كسبق تصميم للكلام، فالشكل الجديد يترسَّخ في اللغة، ويُصبِح شكلًا مكتسبًا غالبًا بعد انطلاقه في الكلام، فهذا الوجود الممكن لوضع وحدات جديدة يفترض تنظيمًا هو اتباع قواعد التكوين والتركيب، فالابتكارات لا تأتي من العدم، وإنما تنتج من عمليات نفسية مُعقَّدة[1].

(١) يُنظَر: دوبيكير: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**،

وعادة ما يستعمل سوسير كلمتَيْ: (مخزن) و(كنز) في تحديده للغة؛ ليتم إدراكها من وجهة نظر نفسية عند الشخص المتكلم، فبدلًا من أن تكون اللغة كائنًا مُجرَّدًا أو عامًّا أو أسطوريًا، يبقى تعريفها متمحورًا حول الفرد. فاللغة من ناحية الفرد تبدو كما لو كانت (المخزن الفردي)، فهي مجموع الكنوز الموجودة في كل فرد من الأفراد؛ إذ يكفي أخذ مجموع الكنوز الفردية للحصول على اللغة، فهي تكمن في الروح الجماعية، وكل ما يُعدّ ضمن المجال الداخلي للفرد هو دائمًا اجتماعي؛ لأنه لم يدخل في هذا المجال شيء إلا وكُرِّس أولًا من خلال استعماله على يد الجميع في المجال الخارجي للكلام، وانطلاقًا من الفرد تُوسَّع العملية لتشمل ما يحصل جماعيًا عند كل فرد من الأفراد، فلا يوجد أي شيء في اللغة إلا ودخل إليها مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من خلال الكلام؛ أي من خلال مجموع العبارات التي تُدرَك.

وفي المقابل ليس هنالك من كلام ممكن إلا عند وضع المنتوج الذي يُسمَّى (اللغة)، والذي يعطي الفرد عناصر يستطيع انطلاقًا منها أن يُكوِّن كلامه، فهي التي تسمح بتعليل الكلام عند كل فرد، و(الكلام) يأتي ليستقي من كنزها الأشكال وقواعد تركيب هذه الأشكال، فالكلام كما يظهر عند كل فرد يتضمن كل عمليات إنتاج الأشكال وتوليدها. وهكذا يكون التمييز السوسيري أساسيًا لتوضيح آليات الابتكار اللغوي، ولا سيما أنه يسمح بتحديد ما ينتمي منها إلى (اللغة) وما ينتمي إلى (الكلام)[1].

وقد بدأ سوسير تمييزه بين (اللغة) و(الكلام) بالاعتراف بوجود نزاع بين الذات الناطقة والجماعة اللغوية التي تنتمي إليها، هذا النزاع الذي أفزع العلماء السابقين ورأوا فيه شذوذًا وانحرافًا في الاستعمال، قد أقرَّه سوسير وعدَّه وسيلة طبيعية لتغير اللغة وتطورها، فلو بقيت اللغة تحت تأثير النزعة الاجتماعية دون وجود أي أثر لنزعة فردية لأدَّى ذلك إلى تبسيطها وركودها، فبقاء اللغة وتطورها مرتهن بهذا المزج بينهما. والنزعة الفردية هي – أساسًا – رغبة المتكلم في امتلاك لغته وفرض نوع من السيطرة عليها، وهذا ما يُحفِّزه على السعي لتطويرها وتجديدها بشكل متواصل.

فاللغة مِلك لمجموع الجماعة المتكلِّمة، ولكنها تتحقَّق فعلًا عن طريق الكلام الفردي، والكلمات المنطوقة بالفعل تنسجم من حيث المبدأ مع المعايير التي تفرضها لغة المجتمع المتكلم، ومع

ص٢٠٢ – ٢٠٨؛ بافو، ماري آن وسرفاتي، جورج إليا: **النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية**، ترجمة: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٢م، ص١١٢.

(١) يُنظَر: دوبيكير: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ص٢١٠، ٢١٢.

ذلك فإنَّ حَدَث الكلام نفسه يسمح بإمكان تحطيم المعيار اللغوي القائم، فالفرد يبدأ تغييرًا، وهذا التغيير ينتشر بعد ذلك عن طريق التقليد، ثم يتَّخذ له في نهاية الأمر مكانًا في قائمة التعبيرات القياسية(١). فنظريًا يكون تأثير الكلام مُهمًّا في نقطة واحدة تتعلَّق بتفسير تغير اللغة، فكما يقول سوسير: (كل ما هو تطوري في اللغة لا يكون كذلك إلا بواسطة الكلام)، ويقصد سوسير بهذا أن كل تجديد لساني هو فردي أولًا، فلا شيء يدخل في اللسان قبل تجربته في الكلام، وأصل كل الظواهر التطورية يوجد في دائرة الفرد(٢).

ويضرب سوسير مَثَلًا على ذلك بلعبة الشطرنج، فكل حركة فيها تخلق وضعًا جديدًا للرُّقعة، وكل وضع جديد يتم وفقًا لقواعد اللعبة، وكل حركة في لعبة الشطرنج تصنعها قطعة واحدة فحسب، ومع ذلك فقد تكون النتائج المترتبة عليها ذات أهمية ثانوية للمسار الأساسي للعبة، وقد تكون حاسمة. والأمر كذلك في اللغة؛ إذ إن التغيير اللغوي يبدأ فرديًا ويتطور وينتهي، وقد لا تؤثر العملية بكاملها إلا على تفصيلات دقيقة، وقد تُسبِّب إعادة تشكيل لمجمل النظام(٣).

وهذه الرؤية التي يمتلكها سوسير متأثرة في جانب منها بموقف النحاة الجدد، فهم يذهبون إلى أنه لا وجود للمجتمع المتكلم، فهو خيال تمامًا، أو بمعنى آخر: إن المجتمع ليس إلا تجسيدًا وهميًا، أو بحسب عبارة (بنتام): "إن المجتمع جسم افتراضي، إنه جماع الأفراد الكثيرين الذين يُكوِّنونه"(٤). ونظرة النحاة الجدد مرتبطة بنظرة أخرى أعم منها شاعت لدى علماء الطبيعة في عصرهم، حيث ذهب هؤلاء إلى أنه لا توجد في الطبيعة سوى كائنات فردية، وأما الأجناس والفصائل والأصناف، فلا وجود لها إلا في مخيلتنا، فتقسيماتنا للكائنات تبقى تقسيمات اسمية محضة، لا تُمثِّل سوى وسائل تتعلَّق بحاجاتنا وحدود معرفتنا(٥).

فالحقيقة الوحيدة إذًا هي (الفرد المتكلِّم)، وكل ابتكار لغوي يبدأ به، فالتغيرات الفردية التي

(١) يُنظَر: إفيتش: **اتجاهات البحث اللساني**، ص٢٢٠.

(٢) يُنظَر: مونان، جورج: **سوسير أو أصول البنيوية**، ترجمة وتقديم: جواد بنيس، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، ٢٠١٦م، ص٥٠.

(٣) يُنظَر: إفيتش: **اتجاهات البحث اللساني**، ص٢١٧.

(٤) كلر، جوناثان: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ترجمة: عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٣٥.

(٥) يُنظَر: فوكو، ميشيل: **الكلمات والأشياء**، ترجمة: مطاع صفدي وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٠م، ص١٣٦.

تُشكِّل التطور اللغوي أو تؤدي إليه هي فقط تلك التغيرات التي تتحرك باتجاه معين، فتطور لغة ما يتكوَّن من الانتقاء غير الواعي للتغيرات الفردية التي تَتَّجه جميعها نحو نقطة معينة، كما هي الحال في خليج ما، فالأمواج التي تتقدَّم في اتجاه محدد هي فقط التي تُشير إلى الجزر، وغالبًا ما يَتَّخذ اتجاه التطور منحى يجد أساسًا له في التاريخ الماضي للغة، وهذا مظهر آخر من مظاهر محافظة اللغة. ويجري الاختيار من بين تلك الابتكارات الفردية المتنوعة بشكل لا إرادي من قِبَل الذين يتكلمون اللغة، وقد يلتقط المجتمع الابتكار اللغوي الذي يبدعه الفرد على نحو أكثر تأكيدًا وكمالًا وسرعة إذا كان مُؤلِّف الابتكار شخصًا ذا أهمية؛ كأنْ يكون صاحب مركز اجتماعي كبير أو له مواهب إبداعية أو حوارية ظاهرة[(١)].

وهكذا نستطيع أن نعرف كيف تُنفَّذ الابتكارات اللغوية في المجتمع، وذلك انطلاقًا من متكلِّمين فرادى، فما هو واقعي لدى النحاة الجدد ليس إلا كلام الفرد، ولهذا الأمر ارتباط بالأساس النفسي الذي ينطلقون منه، وهو (علم نفس الفرد)؛ إذ إن كل ابتكارات اللغة يُمكن أن تُفهَم وتُحلَّل من خلال الأفراد المتكلمين فقط، ولهذا فإن النشاط النفسي للإنسان عند التعامل مع اللغة واحد في كل الأزمان، ولذلك يمكن للمرء أن يُلحِق ظواهر لغوية في أزمنة سحيقة بالعمليات ذاتها التي يُلحِق بها ظواهر لغوية في الوقت الحاضر[(٢)]. فليس مطلوبًا من اللغوي أن يخترع عمليات اللغة، فهي موجودة بشكل ما أمامه، فالعمليات اللغوية التي يواجهها اللساني، كالتغيرات الصوتية أو القياس، على سبيل المثال، ما تزال هي نفسها بغض النظر عن الإجراءات التفسيرية التي تُلصَق بها، ولذلك فإن كل أشكال الكلام التي تظهر في الاستعمال ليست سوى بدائل سطحية للعمليات اللغوية عينها.

ونتيجة لما سَبَق فإن إرادة المتكلم هي التي تسمح لأداة القياس بتحديد صورة مادة ما، وذلك لأن إرادة المتكلِّم بكل بساطة هي التي تُولِّد التكوينات القياسية بناء على الصور المودعة في كنز اللغة، والتي هي الواقع الأول والوحيد الذي ينطلق منه عمل القياس، فلا يمكن اعتبار أن صورة ما تتكرر هي نفسها إلا بتأملها من وجهة نظر ظاهرة القياس، فمفهوم الصورة هو الأساس الضروري لاشتغال القياس الذي يُحدِّد المواد اللغوية في كل مستوى بواسطتها وبالنسبة إليها، فالصورة هي التي تمنح تماسكًا للمواد. وبالتالي تكون الصورة هي الهُوية التي تُحدِّد أشكال اللغة، وبناء على ذلك فإن عمل القياس بشكل مجمل هو تحديد لعلاقة مواد اللغة بصورها، وتكرار لتلك الصور في مواد جديدة.

(١) يُنظَر: مونان، جورج: **علم اللغة في القرن العشرين**، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٨٢م، ص٩١؛ إفيتش: **اتجاهات البحث اللساني**، ص١٥٢.

(٢) يُنظَر: بارتشت: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ص٤٠.

وهكذا نجد سوسير يذهب إلى أنه من خلال القياس نستطيع أن نميِّز بين (اللغة) و(اللفظ)، فهو يبيِّن لنا أن اللفظ تابع للغة، وهو بوصفه عملية ابتكار لغوي يقتضي أن يكون مسبوقًا بالقيام بمقارنة لا شعورية بين المواد المودعة في كنز اللغة، حيث الصيغ المولَّدة منغمرة بحسب علاقاتها السياقية والترابطية. فأداة القياس تستمر في عملها من خلال القيام بمقارنة بين مواد اللغة غير المتقاربة، وهي مقارنة للصور الشكلية فحسب؛ مقارنة لمختلف العقود الممكنة بين الصورة والمادة، فمن الممكن لمواد اللغة غير المتقاربة أن يكون لها دائمًا صور شكلية متشابهة تمامًا.

وينتج عنما سبق أن قسمًا لا يُستهان به من ظاهرة القياس يتم قبل أن تبرز الصيغة اللغوية الجديدة إلى الوجود، فالكلام – من حيث هو نشاط متواصل متمثِّل في تحليل الوحدات المتوفرة – عمل لا يحتوي في ذاته على جميع الإمكانيات الموافقة للاستعمال الشائع في لغة معينة فحسب، بل وكذلك على جميع إمكانيات الصياغات القياسية. وبالتالي من الخطأ الاعتقاد أن عملية توليد الصيغ القياسية لا تحدث إلا عند بروز الكلمة المبتكرة بالضبط، فعناصر هذه العملية موجودة سلفًا؛ أي أن الصيغ القياسية موجودة بالقوة في اللغة مسبقًا، ولذلك فإن إنجازها بالفعل في اللفظ لا وزن له إذا قيس بإمكانية صياغتها المتاحة. إذًا يمكن القول إن اللفظ في عملية القياس لا يُمثِّل سوى الجانب الظاهر من رأس جبل الجليد، والذي يُخفي هذه الحقيقة هو أن الخَلْق والابتكار – وهو الغاية التي ينتهي إليها القياس – لا يمكن أن يكون إلا تابعًا للفظ في بداية الأمر، فإذا أردنا أن نظفر بظاهرة القياس، فعلينا أن نطلبها في العمل العَرَضي الذي يقوم به متكلِّم منعزل؛ أي في مجال (اللفظ) وخارج نطاق (اللغة)[1].

وهذا العمل العَرَضي هو الذي يُحدِّد طبيعة العلاقة بين (البنية) و(الحدث) التي هي معادل موضوعي لعلاقة (اللغة) بـ (الكلام)؛ إذ يمكن النظر إلى اللغة بوصفها (بنية) قواعد وقوانين تقف خلفها تحوُّلات محتملة، وهذه التحولات لا تتحقق واقعيًا إلا بفضل (اللفظ)، ولا تكتسب الأشكال المتحوِّلة وجودها الفعلي إلا من خلال الأحداث التواصلية التي تتداولها الذوات الناطقة، فهذه الأحداث التي هي حالات جزئية قد تتوافق مع قواعد البنية وقوانينها، وقد تَتَحوَّل عنها محدثة بذلك أشكالًا جديدة، غير أن هذا التجديد تجديدٌ عَرَضي لا يُمليه نظام اللغة، فهو ليس مثالًا على اضطرار ما، ولا ينبغي له أن يكون حالة جزئية منه.

فالمسألة هنا مسألة أحداث فردية توحي من حيث المبدأ بتجديد في بنية اللغة، أو هي مُوجَّهة ضد البنى التي ينبغي لها من حيث الأصل أن تحكمها، وقد لا يُحالفها النجاح في ذلك

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٤٨ – ٢٥٠.

دائمًا، فاللغات لا تعيش إلا من خلال تجديدات متتابعة يُشكِّل كل حدث منها مغامرة تتمثَّل في عدم خروجها سالمة من هذا التجديد، فحيث تكون الأشكال القديمة صافية ودقيقة ومتجانسة، فإن الأشكال الجديدة تكون ثقيلة وغير متَّفق عليها في غالب الأحيان. وخلاصة القول: "إن القياس إذا نُظِر إليه في ذاته، فهو ليس سوى وجه من وجوه ظاهرة التأويل التي يتجلَّى فيها ذلك النشاط اللغوي العام الذي به نميز بين الوحدات قصد استعمالها في ما بعد"(١).

٣. نحويّة القياس:

إن الذي يُمعِن النظر في تاريخ اللغات لن يرى سوى سيرورتها، وعلى المرء ألا ينخدع وهو يبحث عن أصل لغة منها، فيتراءى له في مكان ما أرضًا صلبة على بحر السيرورة، فنحن نستعمل اسم لغة ما، ونطلقه نفسه على كل حالة من حالاتها المتتابعة كما لو كان لها زمن ثابت، ولكن كل حالة من حالات اللغة في واقع الأمر ليست هي الأخرى. ولهذا فإن ما يمكن اكتشافه والوقوف عليه بشكل واضح من خلال دراسة الألسن ليس أُصولها الافتراضية، وإنما سلسلة التطورات التي تلحقها عبر الزمن. فليس للغة أبدًا أي مكان سوى التطور، ولا أي قيمة أخرى إلا فيه، وليس فيها شيء جامد، كما أنه ليس فيها شيء نهائي، فكل ما في اللغة تطورات، ولكن حركتها إما أن تكون اضطرارية ومبرمجة كالتغيرات الصوتية بشكل أساسي، وإما أن تكون اختيارية وعشوائية كالتكوينات القياسية.

ولِفَهْم تواصل الألسنة وتطورها يجب أن نتفحَّص – على الأقل – هذين العاملين اللذين هما: التغيرات الصوتية، والتكوينات القياسية. ومنذ سوسير أصبحنا نرى الخط العريض الفاصل بين التغيرات الصوتية بجانبها الوظائفي، والتكوينات القياسية بجانبها النفسي، ولذلك يمكن القول: إن التطور المتواصل للسان عبر الزمن متعلِّق بعاملين مختلفين، أحدهما لا إرادي ووظائفي يظهر في التغيرات الصوتية، والآخر نفسي إرادي يتمحور حول التكوينات القياسية، فهي تكوينات يعتبر سوسير أنها تتم على المستوى الفكري؛ أي يمكن عدّها ظاهرة من ظواهر التغير الذكي(٢).

ولكن على أي شيء يمكن للمرء أن يستند لكي يُقرِّر أن ظاهرة معينة من ظواهر اللغة هي نتاج لعملية التغير أم هي نتاج لمبدأ القياس؟ إن الحلَّ الذي تمَّ الاتجاه إليه في نهاية القرن الثامن عشر، الذي سيُكرس قبوله الجلي للسانيات التاريخية بوصفها علمًا، ليقضي ألا يُنظَر إلى الاختلاف بوصفه تغيرًا إلا إذا أظهر ضربًا من الاضطرار في داخل اللغة، فالتغير اللغوي تغير مطَّرِد، ويحترم

(١) دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٥٠.

(٢) يُنظَر: دوبيكير: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ص٧٦، ٧٧.

التنظيم الداخلي للغات، ولكي يمتلك التغير اللغوي هذا الاطِّراد، الذي يُمثِّل ضمانته الوحيدة والممكنة، يبدو من الضروري أن يتقيَّد بالتنظيم الذاتي للغة، فلا يختص بالوحدة إلا من خلال بنية النظام الداخلي لها. بينما القياس ليس فيه شيء من الاضطرار، فأينما بحثنا عن عمله، وحتى لو جهلنا سببه، فلا يعدو كونه ما كان يمكن أن لا يوجد، وما يحتاج كي يوجد إلى أن يوضع فقط، ولا يمكن استنتاجه إلا من خلال أشكال سابقة(١).

والمبدأ الذي يقوم عليه القياس لا يعدو أن يكون المبدأ نفسه الذي يقوم عليه الابتكار في اللغة بصفة عامة، فهو نَظْم يحصل دفعة واحدة أثناء عملية من عمليات التلفظ(٢)، فلا يرتبط بتحوُّل تدريجي، ولا يوجد فيه إرث لكونه طريقة تلجأ إليها الذات الناطقة في حالة من الوعي الكامل. فالقول: إن الصيغ القياسية تستطيع أن تأتي وراثة من كلمة أخرى، يعني القبول بوجود أسباب طبيعية لمبدأ القياس، وينتج عن ذلك عدم استلزام التشابه والمحاكاة كشرط أساسي له، بينما نجد التغير اللغوي يرتبط بالإرث، وليس بما هو مستعار(٣).

ويبدو أن رفض وجود أسباب طبيعية تقوم عليها ظاهرة القياس ليس عامًّا لدى علماء اللغة، فقد ذهب تشومسكي إلى أن بلومفيلد وغيره من العلماء قد لجأوا إلى فكرة القياس في معالجة مشكلة إنتاج المتكلم لأنماط كلامية لم يكن قد سمعها من قبل، فالمتكلِّم يتلفَّظ بها قياسًا على أنماط شبيهة بها، كان قد سمعها. وهذه الفكرة لدى تشومسكي ليست خاطئة بقدر ما هي فارغة، ففكرة القياس بحاجة إلى توضيح أعمق، وبطريقة تُفسِّر لماذا تكون بعض القياسات صحيحة دون بعضها الآخر، وهو هدف يتطلَّب أن يكون المدخل إلى القضية برمتها مختلفًا جذريًا. ويقوِّي تشومسكي الاقتراح عن طريق تفسير القياس في صورة نظام من القواعد والمبادئ التي تُحدِّد للتعبيرات اللغوية ما يماثلها من شكل ومعنى، وخصوصًا أنه لما تُقترَح بعدُ طريقة أخرى لأداء ذلك، ومع هذا التعديل الضروري في الاقتراح يتَّضح أن القياس بشكله الأول هو ببساطة تصوُّر غير ملائم(٤).

ولما كانت عملية القياس ليست نتاجًا لمعطيات وراثية، فإن الابتكار الصادر عنها لا يكون إلا تحت تأثير ضغط الاحتياجات المختلفة للذات الناطقة. وبالتالي فإن إدراج القياس ضمن الظواهر

(١) يُنظَر: ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص٢٨، ٢٩.

(٢) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٤٨ – ٢٥٢.

(٣) يُنظَر: ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص٢٧، ٢٨.

(٤) يُنظَر: تشومسكي، نوم: **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، ترجمة: محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٩٤.

النفسية غير كاف لتمييزه من الظاهرة الصوتية؛ لأن هذه الظاهرة ذاتها يمكن اعتبارها هي الأخرى من ضمن الظواهر النفسية. ولذلك نجد سوسير يتجاوز ذلك ليجعل القياس بتمامه وكماله من نوع الظواهر النحوية الآنية أيضًا؛ لأنه يقتضي منَّا أمرين، أحدهما: وجود معنى يربط به الذهن بين الصيغ القياسية التي تكوِّنها التوليفة، فإذا لم يكن للمعنى أي دور في الظاهرة الصوتية، فإن دوره في القياس شرط ضروري.

والأمر الآخر هو وجود وعي وإدراك لعلاقة تجمع صيغًا فرعية بصيغ أخرى تجعل منها وحدة أكبر، وبهذا يقتضي القياس وجود منوال ومحاكاة منتظمة لذلك المنوال، فالصيغة القياسية إنما هي صيغة صُنِعت على منوال صيغة أو صيغ أخرى طبقًا لقاعدة معلومة. وبذلك فإن القياس ليس عملية آلية أو تلقائية، بل هو علاقة متبادلة بين واقعة مادية وواقعة عقلية تقتضي عددًا من التحليلات والتوليفات التي تتطلب نشاطًا واعيًا وإرادة وتعمُّدًا. ففعل المحاكاة في عملية القياس لا يكون إلا بتكرار مُتعمَّد للتحليلات والتوليفات المطلوبة للوصول إلى صيغ نهائية تضاهي المنوال المراد محاكاته[١]. وسوسير عندما ينفي عن عملية القياس أن تكون (آلية)، فإنه يقصد ما تعنيه بدقة هذه الكلمة التي وردت في دروسه مضافة إلى (اللغة) على هيئة: (آلية اللغة) ثلاث عشرة مرة، وهو استعمال عتيق متأصِّل في القرن الثامن عشر[٢].

وهو الأمر الذي ينفي عن القياس أن يكون ظاهرة تطورية، فهو ليس ناتجًا عن ضرورة داخلية للغة، كما هي حال عملية التغير اللغوي التي تقوم على وِجْهة ترى أن اللغة لا تتغير فقط، ولكنها تُغيِّر ذاتها كذلك، وإنما هو تابع فقط لإرادة واعية؛ كأنْ يكون جهدًا تبذله مجموعة من الناس أو أن يكون قرارًا يتَّخذه القواعديون الذين يسعون إلى تطهير اللغة[٣]. فالتمييز بين القياس والتغير وأثرهما في عملية الابتكار اللغوي لم يعد واضحًا إلا مع سوسير، ويمكن للمرء من خلال ما قدَّمه سوسير أن يستنتج بأن التغير اللغوي يتطلب أدوات معرفية أكثر تطورًا من القياس، ولكنها ليست بطبيعة الحال أكثر دقة. وهكذا يمكن الانتهاء إلى أن كل ما يتعلَّق بالقياس ذو طبيعة نحوية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التفسير البنيوي، كما يرى (كلر)، يربط بين ثلاثة مفاهيم متباينة إلى حد بعيد؛ لتُشكِّل نظامًا من المعايير، وهي: فكرة البنية، وفكرة التمثيلات أو المعايير الجمعية الخاصة بمجتمع معين، وفكرة الوعي. فسوسير لم يَعدّ اللغة مجرد نظام فحسب، بل ظل يُشدِّد على

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٤٨ – ٢٥٢.

(٢) يُنظَر: مونان: **سوسير أو أصول البنيوية**، ص٧٩.

(٣) يُنظَر: ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص٢٦.

البعد الشعوري للوقائع اللغوية، فالأهمية التي أولاها للذهن، ومن ثَمَّ شيئًا فشيئًا للوعي وللشخص المتكلم حاسمة؛ فلا وجود لغويًا إلا لما يمكن للوعي أن يدركه؛ أي ما هو أو ما يصبح إشارة. فالذهن هو الذي يعطي وجودًا للإشارة، وهذا الوجود ليس مبدئيًا موجودًا في مكان آخر غير الترابط الذي يقوم به الذهن بين الإشارة وفكرة ما، فكل شيء يصب في وعي الشخص المتكلم، فهو الذي يربط الأشكال بالمعاني، وهو الذي يُفسِّر باستمرار دور القيمة في اللغة، وهو الذي يُعطي الحياة للنظام ويطوره، فلولا وجود الشخص المتكلم لبقي النظام مجرد فكرة.

فتعمُّق سوسير في الآليات التي تعمل في عقل الشخص المتكلم نفى عن الوعي أن يكون مجرد فرضية، بل جعل منه أكثر من كيان ضامن، وإن الذي أقدم عليه سوسير ليُعدُّ وصفًا مذهلًا لعمل اللغة، فهو الذي أدى إلى التمييز بين (اللغة) و(الكلام): (اللغة نتاج عملية استعمال الوحدات في الكلام، والكلام يُغذي كنز اللغة)، ويذهب البحث في هذا الاتجاه إلى دراسة العمل النفسي للغة في الفكر الواعي وغير الواعي للشخص المتكلم، فهنالك دائمًا علاقة ما مع الفكر، وكم كان تبصُّر سوسير رائعًا عندما قال: (سيأخذ علم النفس شيئًا فشيئًا على عاتقه علمَنا، فهو سيلاحظ أن اللغة ليست إحدى تفرعاته، بل هي أساس عمله الخاص)[1].

ومهما يكن من أمر، فإن مفهوم اللاوعي، وإن كان يعود أمر استخلاصه إلى علماء الأصوات بصورة خاصة، إلا أنه موجود من قبل في التقابل الذي أقامه سوسير بين (اللغة) و(الكلام)، فالقوانين اللغوية تدلُّ على مستوى لا واعٍ، واللاوعي بهذا المعنى ليس من مستوى الفكر أو التاريخ، وليس هو ما يقول به فرويد: لا وعي اندفاعة الحياة والرغبة في قدرته على إنشاء الرموز، بل هو بالأحرى لا وعي من مستوى المقولات وتآلفها في نظام ما، وكون هذا النظام يجهل ذاته، فنحن هنا بصدد منظومة من مستوى المقولات بدون إحالة إلى ذات مفكرة[2].

وهكذا فإن البنيوية في تناولها لمفهوم اللاوعي تُنشئ نوعًا من المعقولية مختلفًا اختلافًا جذريًا عن المعقولية الفكرية والمثالية، بحيث يُشكِّل هذا المفهوم آليات اقتصاد نفسي معين هو طريقة لتفسير الكيفية التي يمكن بها للنظام ألا يكون مجهولًا، وإنما حاضر على نحو فاعل ومُؤثِّر في الوقت ذاته. وإذا عُدَّ توصيف النظام الألسني تحليلًا للغة، فذلك لأن النظام ليس شيئًا معطى للوعي مباشرة، ولكنه يُرى مع ذلك على أنه حاضر وفاعل دومًا في السلوك الذي يبنيه ويجعله ممكنًا.

(١) يُنظَر: دوبيكير: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ص٢٥٧، ٢٥٨.

(٢) يُنظَر: أوزياس: **البنيوية**، ص٢٢٩، ٢٣٠.

وهنا يُطلق (كلر) زعمًا صاعقًا، ويُقدِّم أدلة على وجود اللاوعي في لسانيات سوسير أفضل من تلك التي يُقدِّمها فرويد، فعلى الرغم من أن مفهوم اللاوعي قد ظهر في أعمال فرويد إلا أنه مفهوم أساسي بالنسبة لنمط من التفسير يسعى وراءه صف كامل من الفروع الحديثة، ولا بد أنه كان سيُوجَد لو لم تكن مساهمة فرويد موجودة، ويمكن القول: إن هذا المفهوم يظهر في اللسانيات بشكله الأوضح والأكثر تماسكًا. فاللاوعي هو المفهوم الذي يُعِين المرء على شرح واقعة لا شك فيها: أنني أعرف لغة؛ بمعنى أنني أستطيع أن أُنتج أقوالًا جديدة وأن أفهم مثلها، وأن أُقرِّر ما إذا كان سياق ما يُمثِّل في الواقع جملة تنتمي إلى لغتي أَم لا، ومع ذلك فأنا لا أعرف ما أعرف، فأنا أعرف لغة محددة، لكنني أحتاج إلى ألسني لكي يشرح لي بدقة ما الذي أعرفه. ومفهوم اللاوعي يصل بين هاتين الواقعتين ويُضفي عليهما معنى ويُفسِح مجالًا للفحص والاستكشاف، ولسوف تُفسِّر اللسانيات أفعال المرء شأنها شأن علم النفس وعلم الاجتماع بأن تكشف تفصيلًا عن المعرفة الكامنة التي لم أنقلها أنا نفسي إلى منطقة الوعي(١).

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم اللاوعي الفرويدي بوصفه المكبوت، والذي يجب تفريقه عن ما هو قبل الوعي أو غير الملحوظ، يختلف تمامًا عن فكرة الألسني الخاصة بامتلاك معرفة ضمنية بالقواعد أو فكرته الخاصة بـ(المفردة الأخرى التي لا نستعملها في هذه اللحظة من مفردات مجموعة استبدالية معينة)، كما يختلف كل هذا عن لا وعي (دوركهايم) الجمعي(٢)؛ دوركهايم الذي انتقد أسلافه الذين لم يجدوا في المجتمع شيئًا حقيقيًا سوى الفرد الذي هو الحقيقة الملموسة الوحيدة التي يمكن للمراقب التوصُّل إليها(٣).

٤. محافظة القياس:

تُعدُّ اللغة من أكثر الأشياء محافظة في حياة البشر، ويعود ذلك إلى تعقيد نَسَقها البالغ، ومقاومة الجماعة الناطقة بها لأي تجديد قد يحصل، فاللغة دومًا هي قضية الجميع. وهنالك اعتبار مُقدَّم على أي اعتبار آخر، وهو أن اللغة تقوم في جوهرها على مجموعة مُحدَّدة من العمليات التي يَتولَّد عنها نظام دقيق، لا يكبر ولا يصغر ولا يُستهلك، وإنما هو قابل للتجدد الجزئي فحسب. فاللغة تعمل مثل أجهزة الضبط الذاتي التي تنضبط حركاتها وأعمالها وفقًا لتوازن مُحدَّد سلفًا، وتشبيه

(١) يُنظَر: كلر: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ص١٤١.

(٢) يُنظَر: جاكسون، ليونارد: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ترجمة: ثائر ديب، دار الفرقد، دمشق، ط٢، ٢٠٠٨م، ص١٥٨ – ١٦٠.

(٣) يُنظَر: كلر: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ص١٣٥.

اللغة بـ(الجهاز) أو إضافتها إليه، هي من عبارات سوسير المتكررة في دروسه، فقد وردت لديه إحدى عشرة مرة، وهو استعمال هومبولدتي جدًا (نسبة إلى هومبولدت)، يرجع إلى بداية القرن التاسع عشر(١).

ومن هذا المنطلق تكمن وظيفة جهاز الضبط الذاتي في المحافظة على الوضع المعتاد لنظام اللغة تجاه المؤثرات الداخلية والخارجية؛ أي أن عملية الضبط هي ردّ فعل يقوم به نظام اللغة تجاه مؤثر ما بهدف تحييد آثاره التي يمكن لها أن تُخِلَّ بتوازنه، ولا يقتصر عمل جهاز الضبط الذاتي للغة في المحافظة على الوضع المعتاد لنظامها، بل إنه يسمح أيضاً في نطاق ضيق بإحداث تحوُّلات جزئية عادة ما تجلبها التغيرات الصوتية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لمن سوء الفهم أن تدفعنا سمة المحافظة إلى رؤية اللغة بوصفها ذخيرة من الصور والأشكال والكلمات والتعابير فقط. فاللغة، وإنْ كانت مستودعًا أكثر مما هي نهر، إلا أنها في الواقع أيضًا قوة توليدية تفتح لنا فاعليتُها لا نهائية الكلام، فهي لا تعني دائمًا التمسُّك الشديد بالتقاليد، ولا تعني عبء التخطيط المسبَق الذي تُحمِّلنا إياه، بل تعني أيضًا القوة الإبداعية لجعل هذا الكل مُتدفِّقًا مرة أخرى، وعلى نحو متواصل، فعَجَلة توازن تطور اللغة يجب أن توضع موضع حركة دائبة(٢).

وإذا ما أصبح نظام اللغة مُعرَّضًا للاضطراب بفعل التغيرات الصوتية، فإن ذلك يستلزم من جهاز الضبط الذاتي أن يستعين بأداة القياس لمواجهة هذا الخطر المحدق به، فالتطور الذي يُحدِثه القياس يسير في اتجاه محدد يجمع بين تلبية احتياج المؤثرات الخارجية والإبقاء على الوضع المعتاد لنظام اللغة. فالأشكال القياسية الجديدة هي نتاج عاملين هما: عامل داخلي يستند إلى الاتجاه نحو ابتكار أشكال جديدة تحاكي صور أشكال مألوفة، وعامل خارجي يستند إلى حاجة الذات الناطقة لتسمية بعض أنشطتها. وهكذا يتضح أن جانبًا من عمل نموذج الضبط الذاتي لنظام اللغة ليس عملًا ميكانيكيًا تمامًا، وذلك لسبب بسيط هو أن ظاهرة القياس التي تشترك معه في العمل تتم بفعل إرادة حُرَّة وواعية للعنصر البشري.

وبناء على ما سبق يمكن لفكرة توازن نظام اللغة أن تخضع لدراسات العلم التوجيهي، فيغدو للسانيات بذلك وجه آخر يمكن أن يُصطلح عليه بـ(اللسانيات التوجيهية)، ويكون من أولى مهماتها

(١) يُنظَر: مونان: **سوسير أو أصول البنيوية**، ص٧٩.

(٢) يُنظَر: غادامير، هانز جورج: **الحقيقة والمنهج (الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية)**، ترجمة: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، دار أويا، طرابلس، ٢٠٠٧م، ص٧٠٠.

بيان: كيف يمكن للغة أن تضبط ذاتها وهي تتطور؟ فاللغة إذًا، وإن بدت أنها تنمو، إلا أنها في مجموعها تظل دائمًا نظامًا كبيرًا متوازنًا لا يُضاف إليه شيء أو يُؤخَذ منه، إنها نظام واحد وشامل، إنْ تراكم فيه شيء هنا، فإنه في الوقت نفسه يتناقص هناك، وإنْ حصل تَقدُّم في هذا الجانب منه، فإن التراجع حتمًا يحف جانبه الآخر. فأشكال اللغة تتدافع من أبسطها إلى أكثرها تنوُّعًا، ومن أشدِّها سكونًا وجمودًا إلى أكثرها تغيُّرًا وتطوُّرًا، ثم تقفل عائدة من المتنوِّع إلى البسيط ومن المختلف إلى المؤتلف. وهذه العملية في مَدِّها وجَزْرها تستغرق عقودًا من السنين، وهي عادة ما تؤكِّد ذاتها – في ظل رتابة طُرُقها وأعوامها – برجوعها من جديد بوصفها سيرورة لا تعرف التوقُّف.

وعلى هذا فإن اللغة تبدو وكأنها سلسلة دائرية من عمليات التطور والابتكار الدائمة، أو بالأحرى يمكن القول: إن اللغة نظام مغلق، ليس له فاعل ولا حتى ذات مُغفَلة، فسؤال: (من يتكلَّم؟) لا معنى له على مستوى (اللغة)؛ لأن اللغة آلة محايدة لا تنتمي إلى إنسان، وليست لها هوية إنسانية ما[١]. ومع ذلك ندرك تمامًا أننا نحن الذين نتكلَّم اللغة، واقتناعنا بذلك هو المسيطر على وعينا، وفي اللحظة التي ندرك فيها حقيقة سيطرتنا على اللغة، يزحف إلى وعينا شيء من القلق، فتأتي زلَّة لسان أو لحن في التركيب النحوي أو الالتفات من تركيب إلى تركيب داخل الجملة، يأتي كل ذلك ليُذكِّرنا أن اللغة هي التي تتكلَّم حتى عندما نكون في أصفى حالاتنا العقلية[٢].

فاللغة عندما تمنح ذاتها لجماعة الناطقين بها، فإنها تفرض نظامها عليهم بطريقة تجعله خارج متناول أيديهم؛ لتحفظه من أي تغير وتحوُّل مفاجئ أو شامل يمكن أن يطاله، فنظام اللغة ليس نتاج تعاقد مسبق بين اللغة ومستعمليها؛ لأن وجوده دائمًا يسبق وجودهم، وهو الأمر الذي ينتفي معه أن تكون هنالك أي صيغة للتعاقد بينهما. فاللغة تستغل لحظات الغياب لتمنح ذاتها حق استعمال كافة الآليات والطرائق التي تحفظها من الأحفاد الطارئين عليها دائمًا، فهي عادة ما تُوجَد قبلهم، وهذا ما يمنحها حق الاستقلال بفرض ذاتها بشروطها هي، فحيث يُنتفَى التوافق الوجودي، فإنه يُنتفَى معه حق التحكُّم، وإنْ ارتأى امرؤ استبدال لغته، فلن يجد نفسه إلا أمام نظام آخر يفرض ذاته بشروطه المسبَقة، أو بالأحرى: إن استبدال المرء للغته لا يعنى سوى انتقاله لنظام آخر، ليس له ما يجعله يفضل النظام الأول الذي يحل محله، وهكذا يبقى المرء في الدائرة نفسها دون أن يجد له مخرجًا.

والنتيجة هي أن المتكلمين يشعرون بأنه ليست هنالك أي قدرة تمنحهم إجراء أي استبدال

(١) يُنظَر: أوزياس: **البنيوية**، ص٣١٦.

(٢) يُنظَر: لوسركل: **عنف اللغة**، ص٢٠٧.

أو تعديل في نظام اللغة الذي ورثوه عن الأسلاف، سوى ما تتيحه اللغة ذاتها من أدوات وآليات لها سمة المحافظة، تقوم بمنحها لمستعمليها ليُجروا بعض التغييرات، فاللغة تُشبِه جهازًا ذاتي الضبط، ومثل هذا الجهاز المعقَّد التركيب تنضبط حركاته وأعماله حسب توازن مركوز فيه. ولذلك فإن الارتباط الوثيق بين اللغة ومستعمليها لا يعود إلى كونهم محافظين وتقليديين فيما يتعلَّق بقضاياها بقدر ما يعود إلى حفظ اللغة لذاتها من خلال عمليات تُتِيح للناطقين بها صلاحيات الابتكار الجزئي، ولكن بشروطها هي. فالنضال الذي يبذله المتكلمون من أجل الحفاظ على اللغة لا يُعدُّ شيئًا مقارنة بحفظ اللغة لذاتها من التدهور والاضطراب، فحُرمة اللغة لذاتها أكبر من أي حُرمة أخرى يمكن أن تُعطى لها. وبناء على ذلك فإن الابتكار اللغوي هو موضوع يتصل بالتجديد المحافظ، وهو التجديد الذي يجمع بين أسباب تطور نظام اللغة وأسباب الحفاظ عليه في الوقت ذاته، ولذلك فإن روح المحافظة التي تمتلكها اللغة لا تجعلها عاجزة أمام رياح التجديد التي تُلمُّ بها في كل عصر وحين، فمحافظة اللغة عادة ما تصمد أمام تلك الرياح وغيرها.

وفي هذا المقام يمكن لنا أن نُقيم ربطًا بين مفهوم (المحافظة) لدى سوسير، وهو مفهوم يجب أن يُولَى انتباهًا كبيرًا، وبين مفهومين آخرين هما:

١. (الأمان اللغوي): وهو مفهوم ظهر لاحقًا في اللسانيات المعاصرة، فقد كان هذا المصطلح متعلِّقًا منذ البداية بأوضاع التطورات اللغوية الداخلية، ويُقصد بذلك التطورات التي تحدث داخل اللغة ذاتها في إطار العلاقات التي تربط بين البدائل المتعددة التي يسلكها نظام اللغة لتحقيق ذلك الهدف، فنحن هنا بصدد مشكلة الشكل اللغوي في إطار لغة واحدة، فمعيار الأمان اللغوي لدى المتكلمين يَتكوَّن من الأشكال اللغوية التي يعرفونها، وهي تلك النماذج المحفوظة في مخزن اللغة، وعادة ما يسعى هؤلاء إلى أن يكون هنالك توافق بين سلوكهم اللغوي والمعايير التي يعرفونها. ونتيجة لذلك يجب أن يوصف مفهوم الأمان اللغوي في إطار المقابلة بين الاستعمال الشخصي والاستعمال الصحيح، أو بين كلام الفرد والكلام المشترك. وتظهر من وراء كل ذلك فكرة رئيسة تتمثل في أن نظام اللغة ذاته يدعم الأمان اللغوي ويسعى وراءه بكل نجاح، فهو يسمح بنقل الأشكال المودعة فيه لتصبح أشكالًا نموذجية يمكن محاكاتها والقياس عليها لتوليد أشكال جديدة، وخلف هذه الفكرة يوجد تحديد ضمني لعدم الأمان اللغوي، الذي يُعدُّ نتاج صراع بين أشكال مرتبطة بنماذج محددة ومعروفة، عادة ما تكون متولِّدة عن القياس، وبين أشكال أخرى منفلتة من كل نموذج، وهي تلك الأشكال المتولِّدة عن التغيرات الصوتية[1].

(١) يُنظَر: لويس، جون كالفيه: **إيكولوجيا لغات العالم**، ترجمة: باتسي جمال الدين، المجلس الأعلى للثقافة،

٢. (الترقيع اللغوي): يتطابق مصطلح (المحافظة) مع مقولة (الترقيع) التي أُخذتْ من عبارة سوسير التي يُشبِّه فيها اللغة بالجُبَّة المرقَّعة برقع من قماشها نفسه [١]، وهو عندما يذهب إلى ذلك، فإنه يقصد بالفعل: إن ما كان من قبل، إنما يأتي الآن إلى الوجود، وهذا هو جوهر فكرة (المحافظة) لديه، فإذا لم تكن عملية القياس موجودة، فإن اللغة كلها بفعل التغيرات الصوتية تَنْحلُّ إلى ضوضاء بلا معنى. فالقياس هو الأداة المحافظة التي تُتِيح للغة تكوين ذاتها من جديد؛ هو التكرار الحديث والابتكار الجديد لما هو موجود مسبقًا. فتقنية ترقيع اللغة تُظهِر أن أشكال الكلام قد وُجِدت لتكون جسر عبور حالما يَتمُّ تكوُّنها، فيسير من فوقها القياس كيما ينشئ على عَقِبها أشكالًا جديدة محاكية لها.

فالقياس، وهو ظاهرة لغوية حاذقة في التأويل، يُعنى بأشكال اللغة السابقة ليقوم بـ(خِرَاطة) أشكال جديدة على منوالها، فهو يعمل بمواد لم ينتجها من أجل الاستعمال الحاضر، ولكن بمجموعة من المواد المحددة، تُرغمه على العمل بالوسائل المتوفرة، وهذه المجموعة مُلفَّقة من صور أشكال اللغة السابقة. فالقياس أداة ناشئة عن وعي وإرادة، تعمل بصور أشكال سبق أن استُعملت، وتعمل دور القسر القبلي تجاه الأنظمة الجديدة، فالقياس يبقى أسير صور الأشكال القديمة التي لا ينفك يُؤوِّلها، ويعيد تأويلها بشكل متكرر؛ كي يبتكر أشكالًا جديدة تُحاكيها. فالتأويل الذي يقوم به القياس يُقيم الأشكال الجديدة من أنقاض الأشكال القديمة، وهو بذلك يُقدِّم نموذجًا للابتكار اللغوي مختلفًا عن النموذج الذي يُقدِّمه التغير الصوتي الذي (يُهندِس) اللغة، ويُعطي أشكالها صورًا حادثة وجديدة. فالقياس يُنشئ أشكال اللغة الجديدة بتنضيد الأشكال القديمة، في حين أن التغيرات الصوتية تخلق أشكال اللغة في صورة حوادث جديدة بفضل البنى التي تصنعها بلا توقُّف.

وكما أن الأشكال الحادثة عن التغيرات الصوتية تلعب في اللغة دور التهديد ودور التداخل والإخلال بنظامها، وتُمثِّل تكتيك إبطال كل ما هو تقليدي واستهلاك كل ما هو حادث، فإن القياس يقاوم تأثير التغيرات الصوتية، ويحدُّ من إخلالها بالنظام، فالقياس يحفظ صور الأشكال حتى بعد سقوط الأشكال ذاتها أمام البنى التي تُحدِثها التغيرات الصوتية. فهنالك جانب من التقليد في ظاهرة القياس يقوم على تنغيم صور الأشكال الجديدة على إيقاع أشكال قديمة، فالقياس يقول كلمته في التعاقبي، ولكن يقولها في حدود التزامني، فمجرد الاحتفاظ بصور الأشكال القديمة حتى بعد زوالها يعادل تحويل ماضي اللغة إلى حاضر.

ولهذا فإن اللغة تُسخِّر القياس ضد التغير الصوتي لإبطال جانب من عمله المشوِّش لنظامها،

القاهرة، ٢٠٠٤م، ص١٨٣ – ١٨٦.

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٥٧.

فالبنى الشاذة في الاستعمال التزامني سريعة العطب أمام الصور التعاقبية التي يحفظها القياس، ويعمل على إعادة تفعيلها من جديد. وهكذا فإن جوهر محافظة ظاهرة القياس يقوم على ترويض التزامني؛ ليتعاون مع التعاقبي لتلافي خطر الإخلال بنظام اللغة، ونتيجة لذلك فإن سوسير لا يُقابل بين القياس والتغيرات الصوتية إلا ليُقرِّب بينهما، ويبين أثرهما الفاعل في عملية الابتكار اللغوي، فهما نهجان متوازيان تسلكهما اللغة دائمًا.

ويذهب سوسير بتبصُّره النافذ إلى أن التنويعات الفردية و(السيرورة المولِّدة) – وهو مصطلح سيكون له فيما بعد مستقبل زاهر – مشروطة بالإمكانيات الموجودة في نظام اللغة، فكل ابتكار لا بد أن يكون مسبوقًا بمقارنة لا واعية بين المواد الموضوعة في خزان اللغة، حيث تكون صور الأشكال المولِّدة مرتبة فيه[1]. فإذا استطاع المتكلِّم أن يبتكر أشكالًا جديدة، فلا يكون ذلك إلا لأن نظام اللغة يُملِي عليه القياس على صور سابقة مماثلة لها، وهذا هو جوهر المحافظة الذي تقوم عليه ظاهرة القياس، فالاعتقاد بمحافظة المادة عُدَّ معيارًا لجميع عمليات القياس؛ إذ إن ثمة شيئًا يحافظ على نفسه من خلالها.

وهكذا فإن القياس يحد من مفعول التغيرات اللغوية، ولكن كيف له أن يقوم بذلك؟ وتاريخ كل لغة يزخر بظواهر قياسية متراكمة، ومثل هذه التحويرات المستمرة، إنْ اعتبرناها في مجموعها، تلعب دورًا عظيمًا جدًا في تطور اللغة، بل دورًا أعظم من الدور الذي تلعبه التغيرات الصوتية نفسها[2]. ولكنْ ثمة شيء يجب التنبُّه إليه، وهو أن التجديد الذي يُحدِثه القياس لا يخرج عن إطار زيادة المادة القديمة وتوسيعها، أو بالأحرى هو أداة حركة المادة الأولية التي لا تنقطع، ولذلك فإن عمل القياس المتواصل يتمثل في سَدِّ الفراغ اللغوي الذي يسمح وجوده بإرساء أشكال الكلام الجديدة وانتصارها، فالفراغ اللغوي هو النطاق المثالي اللازم لتحقيق الاضطرار الذي يوجب إحداث تغيرات صوتية تنتج عنها دائمًا أشكال جديدة.

وبناء على ما سبق يكون القياس عملية محافِظة جدًا، تستعمل عناصر ذات دلالة توفِّرها لنا اللغة، وتظهر محافظة القياس لدى سوسير في ثلاثة عوامل أساسية هي:

١. أن القياس يستعمل مادة قديمة في سبيل ما ينتج عنه من ابتكارات لغوية جديدة، ففي خضم ذلك العدد الجمّ من الظواهر القياسية التي تُمثِّلها بضعة قرون من التطور تبقى جميع العناصر تقريبًا أكثر مما هي ابتكارات حقيقية. فاللغة، كما يذهب سوسير، كالجُبَّة المرقَّعة برقع من نفس

(١) يُنظَر: مونان: **سوسير أو أصول البنيوية**، ص٥٠.

(٢) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٥٧.

قماشها، ويضرب مثالًا على ذلك باللغة الفرنسية، فإذا تمَّ اعتبار المادة التي تتكوَّن منها الجمل في اللغة الفرنسية، فإن أربعة أخماسها صيغت من أصل هندي أوروبي. أما الكلمات التي تُنوقلت برمتها من دون أي تغيُّر قائم على القياس، انطلاقًا من اللغة الأولى حتى اللغة الفرنسية الحديثة، فقد لا يشغل أكثر من صفحة واحدة، كأسماء الأعداد مثلًا. وأما الغالبية الغالبة، فهي بوجه أو بآخر توليفات جديدة بين عناصر صوتية انتُزعت من صيغ أقدم منها. وبهذا المعنى يكون القياس عملية محافظة جدًا، ويمكن القول أيضًا: إن القياس يُؤدِّي عمله ليس عند توزيع مواد لغوية موجودة سلفًا على وحدات جديدة فحسب، بل وكذلك عند بقاء الصيغ كما هي بدون تغيُّر، وفي كلتا الحالتين فالعملية الذهنية عملية واحدة، وحَسْب من يبتغي إدراك ذلك أن يتذكَّر أن المبدأ الذي يقوم عليه القياس هو نفس المبدأ الذي تقوم عليه آلية الكلام(١).

٢. إن ثبات الصيغ ودوامها مرتبط بتجديد القياس لها، ما دامت عناصرها لم تتغيَّر، وبعكس ذلك فإن وجودها لا يكون مهددًا إلا بقدر ما تكون عناصرها عرضة للخروج من الاستعمال. أما الصيغ الوحيدة الثابتة دون أن يكون للقياس عليها من سلطان، فهي تلك الكلمات المنعزلة من قبيل أسماء الأعلام وخاصة أسماء المواضع، فهي لا تقبل أي تحليل، وبالتالي لا تقبل أي تأويل للعناصر التي تكوِّنها، وبذلك لا تنشأ إزاءها أي صيغة أخرى منافسة لها(٢). فهي لا تندمج كثيرًا في أنظمة اللغة، ومَثَلها في ذلك مثل العناصر ذات درجة التردد العالية، كأدوات النفي البسيطة، فهي لا تُطيع القواعد غالبًا(٣). وهكذا فإن ثبات صيغة من الصيغ يمكن أن يكون رهين عاملين متناقضين تمام التناقض، هما: إما عزلتها التامة، وإما انضواؤها الكامل ضمن نظام ما، بقيت عناصره الأصلية على حالها، فيتمكن بذلك من أن يساعدها على الثبات كما هي. والمجال الذي يمكن للقياس أن يقوم بعمل المجدد المبتكر لكلمات جديدة، إنما هو ذلك المجال الوسط المتكوِّن من صيغ يدعمها جوارها تدعيمًا كافيًا. لكن سواء تعلَّق الأمر بالمحافظة على صيغة تتركب من عناصر عديدة أو بإعادة توزيع للمادة اللغوية على صياغات جديدة، فإن للقياس دورًا عظيمًا، فأنت تصادف عمله في كل مكان(٤).

٣. إن القياس عبارة عن عملية إحلال صيغة منافسة إلى جانب صيغة تقليدية؛ أي أن القضية في النهاية هي قضية إبداع. في حين أن التغير الصوتي لا يُحدِث صيغة جديدة إلا وقد ألغى

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٥٧، ٢٥٨.
(٢) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٥٨.
(٣) يُنظَر: ن. ي. كولينج: **اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)**، ص٨٩٧.
(٤) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٥٨، ٢٥٩.

الصيغة السابقة لها، فهو يُشكِّل صيغًا متتابعة، وغير مُدرَكة من طرف وعي جماعي واحد، حيث تحل الواحدة محل الأخرى دون أن تُشكِّل نسقًا فيما بينها، ولذلك فإن مجاله هو تحوُّل اللغة. وأما الصيغة الجديدة المتولِّدة عن القياس، فلا تؤدِّي بالضرورة إلى زوال أختها السابقة لها، فالصيغة التقليدية والصيغة الجديدة تتعايشان زمنًا، ويمكن للناس استعمال هذه أو تلك على حد سواء، فلا توجد حقيقة تاريخية توجب تحوُّل أحد الأشكال إلى شكل آخر، وإن لم يُحتفَظ بالصيغ التقليدية، فليس ذلك بسبب القياس، وإنما يعود إلى طبيعة الاقتصاد اللغوي، فاللغة لما كانت تكره الإبقاء على دالين اثنين لمدلول واحد، فإن الصيغة الأصلية، وهي أقلها انتظامًا، تسقط في الأغلب من الاستعمال وتزول، فنسيان الصيغة القديمة أمر ضروري لظهور الصيغة المنافسة لها. وهذه النتيجة بالذات هي التي توهمنا بوجود تحول في عملية القياس من الصيغة التقليدية إلى الصيغة الجديدة، وكأنها بذلك تنحصر في كونها تأويلًا للصيغة التقليدية. فمتى اكتمل عمل القياس بدت لنا الحالة القديمة والحالة الجديدة متقابلتين في الظاهر تقابل حالتين ناتجتين عن التطور الصوتي، على أنه لم يتغير شيء عندما نشأت الصيغة الجديدة؛ لأنها لم تحل محل أي كلمة أخرى، تمامًا كما أن زوال الصيغة القديمة ليس تغيرًا؛ لأن هذه الظاهرة مستقلة عن الأولى. وهكذا يستنتج سوسير أن وهم التغير المتولد عن القياس متأت من أنهم يُقيمون صلة بين كلمة قديمة تكون الجديدة قد أزاحتها، وبالتالي ففي جميع الحالات التي يمكن أن نساير فيها مجرى الأحداث اللغوية نلاحظ أن الابتكار اللغوي الناشئ عن القياس وإلغاء الصيغة القديمة أمران متمايزان، بحيث لا يمكن أن نظفر البتة في أي حالة من الحالات بتحول صوتي[1].

وهكذا فإن عمل سوسير في توضيح فكرة الابتكار اللغوي لا يقتصر على تناول تغير اللغة وتحولها فحسب، وإنما يُثير أيضًا مسألة (الاستبدال اللغوي) في الباب الذي خصصه للقياس، وقد بيَّن كيف أسهم القياس بهذا الدور، فكان لهذا الجانب من تحليلاته مغزى كبير للبحث اللساني عمومًا؛ لأنه أمدَّه بدوافع كي يَعْبر الهوَّة بين المنهج التعاقبي والمنهج التزامني. فكشف بوضوح أن الاستبدالات اللغوية ليست حالات تاريخية فحسب؛ كأن نقول: كانت هنالك (a) أولًا، ثم ظهرت (a') بعد ذلك مكانها، بل إنه كشف أيضًا أن الاستبدال ظاهرة آنية، فالمشاهد يملك وعيًا حادًّا بشكلين اثنين: الشكل التقليدي والشكل المبتكَر بوصفه منافسًا له، وهذا الشكل المبتكر يُفسَّر على خلفية ذلك الشكل التقليدي، وقد أوضح سوسير أن الحفاظ على الشكل التقليدي واستبداله فيما بعد هو جوهر عملية الابتكار التي يقوم عليها القياس اللغوي.

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٤٦، ٢٤٧.

٥. تزامنيّة القياس:

إن التفريق بين التغير الصوتي وظاهرة القياس، الذي لم نعهده قبل سوسير إلا لدى النحاة الجدد، له من الأهمية ما يجعلنا نقف على حقيقة الابتكار اللغوي، ويترتب على ذلك خصائص أساسية فيما يتعلَّق باستعمال اللغة. فالتغير الصوتي يوجب ألا تكون الصيغة القديمة والصيغة الجديدة موجودتين في الوقت ذاته، بينما تتواجد الصيغة التقليدية والصيغة الجديدة في ظاهرة القياس ضمن فضاء واحد من الاستعمال وعلى أبعاد متعددة. وهذا تحليل دقيق يُقابل فيه سوسير بين عمل التغيرات الصوتية حيث تتابع الصيغ، وبين عمل القياس الذي هو مجال تتعايش فيه الصيغ، انطلاقًا من اعتبار أن القياس يستعمل في محاكاته أسلوبًا مختلفًا كليًّا عن التغير الصوتي من حيث إنه يتَّكئ على صور صيغ مجالُها ما هو متزامن (آني)، وأن تلك التي يستعملها التغير الصوتي هي أصوات مجالها ما هو تعاقبي (تتابعي). ولهذا فإن الاستبدال أو الإحلال المتعلِّق بظاهرة القياس له معنى في ذاته؛ لأنه يُعدُّ من وجهة نظر النظام اللغوي استبدالًا أو إحلالًا وظيفيًا، فهو ليس حقيقة تاريخية، وإنما هو حقيقة تزامنية. فعلى الرغم من أنه تنشأ عن ظاهرة القياس أشكال جديدة قياسًا على أشكال قائمة، وهذا عامل مهم في التغير اللغوي، إلا أن سوسير يذهب إلى أن هذه الظاهرة تزامنية بصفة أساسية؛ لأنها تُشكِّل نسقًا في ما بين هذه الأشكال(١).

فالحقيقة التزامنية ما هي إلا العلاقة القائمة بين الشكلين الموجودين تلقائيًا، أو هي التقابل القائم بينهما، وهو ما يجعلها علاقة دالة تنطوي على معنى داخل نظام اللغة، وهذا ما يؤيد تسميتها بالتزامنية الديناميكية، فهي تتعلق بوجود متزامن لعدد من البدائل ذات ثقل متفاوت من شأنه التأثير بصور مختلفة في عملية التطور، ولا بد من الوقوف على حالات التقلب والتحييد التي يسلكها نظام اللغة؛ لأنها هي التي يستند إليها سلوك المتكلم في تأرجحه بين استعمال هذا الشكل أو ذاك وقت حدوث الاتصال، فالتزامنية الديناميكية مختلفة عن التغير التاريخي الذي لا علاقة له بهذا الوجود المتزامن، حيث يُعنَى بتسلسل الأشكال وتعاقبها على مرّ الزمان، ونتيجة لذلك فإن هذا التمييز بينهما يكون قد أسهم في بيان كيفية قيام نظام اللغة بكبح زمام التطور أو زيادة سرعته؛ أي رصد حركته المستمرة وتردده بين رُكنَيْ: المحافظة والتجديد.

وكلما كان للتغير اللغوي مضاعفات فيما يتعلَّق بالنظام، وجد المرء الموقف وقد اختلطت فيه الحقيقة التاريخية بالحقيقة التزامنية، وأصبح عرضة للخلط بينهما، مع أنهما نوعان مختلفان إلى حد بعيد، ويجب الفصل بينهما. وقد كان النحاة الجدد هم أول من أدرك مدى أهمية ظاهرة القياس في

(١) يُنظَر: كلر: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ص٩٨.

إعادة بناء اللغات، ولكنهم مع ذلك – كما يلاحظ سوسير – قد أخطأوا فيما يتعلَّق بطبيعتها الصحيحة، وخلطوا بين الجوانب التزامنية والتعاقبية. وذهب سوسير إلى أن توليد صيغة جديدة يُعدُّ ظاهرة تزامنية، وفي وسع المرء أن يتذكَّر أنه ليس هناك لدى سوسير أي فارق في النوع بين الترابطات الصرفية والتركيبية، وأنه لهذا تُضاهَى هذه الصياغة الجديدة بتوليد جملة جديدة، ولا تكون مثلًا للتغير المهم في اللغة، والشيء الذي يحدث هو أن الصيغة الجديدة والصيغة القديمة تستمران في الوجود جنبًا إلى جنب بوصفهما شكلين مختلفين اختياريين، وأنه عندما تختفي الصيغة القديمة آخر الأمر، لا يكون هذا تغيرًا مُهمًا بل مجرد استبعاد صيغة مختلفة. وقد عوَّل النحاة الجدد تعويلًا كبيرًا للغاية على المنظور التاريخي، وأخفقوا في إدراك طبيعة الظواهر النظامية والنحوية (أي التزامنية أساسًا) التي كانوا يدرسونها.

وعلى أي حال فقد ارتكب النحاة الجدد معاصرو سوسير خطأ جوهريًا لإخفاقهم في أن يطرحوا على أنفسهم الأسئلة الأساسية الضرورية: الأسئلة المتعلقة بطبيعة اللغة ذاتها؛ أي الأسئلة التزامنية والتعاقبية على حد سواء[1]. فالدراسة التاريخية التي هي تحليل ومقابلة مراحل لغة ما من خلال مدة مُطوَّلة من الزمن لا يمكن ولا يجوز تحديدها بديناميكيات التغيرات الصوتية وحدها، بل يجب على المرء أن يأخذ العناصر المتعايشة بعين الاعتبار أيضًا. فسوسير لم يُلغِ الرباط بينهما باعتبار نظام اللغة الميدان الوحيد للتزامن وعزو الاستبدال إلى المجال التاريخي فقط، فالصيغ المتعايشة لنظام ما واستبدالاتها ليست منسجمة فحسب، بل ومترابطة بشكل لا يقبل الانفصام.

ومما لا يُصدَّق أن تحدث الاستبدالات في ليلة وضحاها ومرة واحدة في الجماعة اللغوية، فبداية كل تغير ونهايته تُلاحَظ عادة خلال مدة من التواجد بين الصيغ التقليدية والصيغ الجديدة في تلك الجماعة، وربما يتم توزيع نقطة البداية ونقطة النهاية بطرق مختلفة، فقد يكون الشكل التقليدي من سمات الجيل القديم، بينما يكون الشكل الجديد من سمات الجيل الأحدث، وربما يعود كلا الشكلين منذ البداية إلى أسلوبين مختلفين في اللغة، وفي هذه الحالة يمتلك جميع أعضاء الجماعة اللغوية القابلية لفهم واختيار أي من الشكلين المختلفين[2].

ومفهوم الاختيار بين الأشكال المتزامنة في ظاهرة القياس يضطلع بدور مهم في تطور اللغة، ولهذا فإن المتكلم يلجأ إليه أمام البدائل المتعددة التي يتيحها الاستعمال، وليس هذا إلا لأن تعددها

(١) يُنظَر: كلر: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ص١٢٩، ١٣٠.

(٢) يُنظَر: ياكوبسون، رومان: **أفكار وآراء حول اللسانيات والأدب**، ترجمة: فالح صدام الأمارة وعبد الجبار محمد علي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م، ص٦٤.

من الأبعاد الملازمة لظاهرة القياس، فهي ليست أشكالًا مضافة لأساس ثابت أو تابعة له، وإنما هي بدائل متوازية من الأشكال التقليدية والأشكال الجديدة. وغالبًا ما تحاول واقعة الاختيار أن تُفسِّر البدائل المتاحة بإحالتها إلى متصور التوازي، وتبعًا لذلك فإن شكلين من أشكال الاستعمال يمكن أن يُمثِّلا متغيرين مختلفين، حتى وإن كانا يُحيلان إلى المعنى نفسه، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا توجد في الاستعمال حالات توازٍ دقيقة؛ إذ يكفي أن يكون هنالك تواز مجمل، وليس الاختيار المطروح اختيارًا واعيًا بالضرورة، وهو الأمر الذي يُحصِّن المتكلم من الوقوع في (الانفصام اللغوي) عندما يجد نفسه إزاء أكثر من شكل متاح لكلامه، فيتردد بشأن ما يجب أن يتكلمه، وإنه لا يقضي بالاختيار بين شكل حيادي وشكل موسوم، ولكنه يقضي بالاختيار بين أشكال موسومة بالتعايش دائمًا، فتوازي الأشكال يُوجَد في قلب النظام اللغوي ذاته.

وهكذا فإن التعايش والاستبدال لا ينفي أحدهما الآخر، بل إنهما بالإضافة إلى ذلك مرتبطان بصورة لا فكاك منها، و(جاكوبسون) هو من العلماء الذين تابعوا سوسير في ذلك، فقد أبدى ارتيابًا حيال الفصل بين التزامني والتعاقبي، وأشار إلى أن الأشكال القديمة والحديثة قد تتواجد جنبًا إلى جنب في لغة ما، بل إنهما قد تظهران في كلام شخص واحد، والحق أن هذا حتمي بمعنى ما، فالشخص الذي يتعلَّم لغة ما عام ١٩٠٠ قد يعيش حتى عام ١٩٦٠ حيث تكون قد طرأت على اللغة تغيرات جوهرية، وسيكون مدعاة للدهشة أن يستعمل هذا الشخص ومعاصروه لغة عام ١٩٠٠ ولغة عام ١٩٦٠، وكل الحالات التزامنية الوسيطة للغة الموجودة، وهذا يعني أن ألسنة متعددة راهنة وقديمة تتحكم بكلام الفرد الواحد. وقد تجاوز جاكوبسون معظم الألسنيين في تناول هذه الظاهرة، ورأى أن التوتر بين الأنظمة المميزة المتواجدة معًا هو واحد من العوامل التي تؤدي إلى التغير اللغوي(١).

وقد طُرِحت فرضيات لإظهار كيف تُؤثِّر الصيغ بعضها ببعض، وفي ما إذا كانت الصيغ المختلفة ذات الوظيفة الواحدة تتقلَّص من حيث العدد، أو يُصبح الوسم أكثر أو أقل تعقيدًا، وفي ما إذا كانت صيغة قديمة أو صيغة قياسية أحدث منها ستصبح النسخة المعيارية، وهكذا دواليك، فمثل هذه الأقوال تُشكِّل محاولات لإظهار كيف يعمل القياس، وليست تنبُّؤات عن وقت وقوعه أو عدمه؛ لأن ذلك يبقى ضربًا من الغموض(٢). فنحن "لا يمكننا أن نعرف سلفًا الحد الذي ستمتد إليه محاكاة منوال ما، ولا الأنماط التي من شأنها أن تَجُرَّ إلى تلك المحاكاة"(٣). فالقياس وإنْ ارتبط

(١) يُنظَر: جاكسون: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ص٨٣.

(٢) يُنظَر: ن. ي. كولينج: **اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)**، ص٩٠٠.

(٣) دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٤٥.

بإرادة المتكلم إلا أن ذلك لا يعني أنه يُحدِث فعله في الكلام أو يُلقَى به كيفما اتفق، فكلمة (إلقاء) تجعلنا ندرك أن الكلام هو شيء مختلف تمامًا، فالإلقاء هو نقيض الكلام، فعندما نلقي فإننا نعرف سلفًا ما يأتي، ويُحال دون أي فائدة ممكنة من أي إلهام مفاجئ، ولا يُمثِّل ذلك كلامًا؛ إذ يكون الكلام كلامًا فقط حين نقبل المغامرة بوضع شيء ومتابعة متضمناته(١).

فمن المجازفة هنا بلوغ صلابة التفسير التي يمكن لها أن تكشف ما سيكون، فوقت حلول القياس خارج عن كل توقُّعية، فلا شيء يسمح بالحكم، ولا شيء يسمح بالتكهن باللاحق، ولا يوجد من يمكن له أن يتصور ما ستكون عليها لغة من اللغات بعد قرن أو قرنين، فللنزعات الأنماطية قوة تفسيرية مؤكدة، ولكنها لا تتكشَّف إلا بطريقة بعدية، بحيث يصدق عليها قول (غوستاف غيوم): "إن نور النهايات يضيء البدايات"(٢).

وبناء على ذلك يمكن تحليل ظاهرة القياس باستعمال مصطلح (التعايش) من أجل الإشارة إلى تمكُّن الأشكال التقليدية من البقاء قيد الاستعمال بعد انتقالها من حالة إلى أخرى؛ إذ بمقدورها أن تتكيَّف مع كل وضع قائم، فتُولِّد أشكالًا جديدة تُلبِّي حاجات الاستعمال، فالقياس يُعدُّ استجابة لمؤثر خارجي تُسفِر دائمًا عن حالة تكيُّف انتقالية. ومن هنا فإن دراسة الكيفية التي تتعايش بها الأشكال التقليدية مع الأشكال الجديدة يُشكِّل موضوعًا للبحث قائمًا بذاته، فمثل هذا الموضوع بمقدوره أن يُبيِّن كيف يمكن للأشكال التقليدية أن تتعايش مع الأشكال الجديدة بشكل مستقل، ودون وجود تتابع خطي بينهما، يُحتِّم إلغاء الأولى وبقاء الثانية.

فتعويض صيغة قديمة بصيغة جديدة من أقل ما يختص به القياس، وقد بلغ في ذلك مبلغًا جعله كثيرًا ما يُحدِث صيغًا لا تُعوِّض شيئًا سبقها البتة، وذلك خلافًا لعملية (الاشتقاق)، فهي عملية منحصرة في كونها تأويلًا لصيغ قديمة، فتذكُّر هذه الصيغ، وإنْ داخله الاضطراب، هو السبب الأصلي في تحريفها. وهذا من بين الاختلافات الجوهرية بين القياس والاشتقاق، إضافة إلى كون الاشتقاق أيضًا لا يعمل عمله إلا في ظروف خاصة تتعلَّق بتلك الصيغ التي لا يتمثَّلها المتكلمون إلا تمثُّلًا ناقصًا نحو: الكلمات النادرة أو الفنية أو الأجنبية، أما القياس فهو، بعكس ذلك، ظاهرة عامة مطلقًا(٣).

(١) يُنظَر: غادامير: **الحقيقة والمنهج (الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية)**، ص٧٠٠.

(٢) مارتان، روبير: **مدخل لفهم اللسانيات**، ترجمة: عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٧م، ص١٦٣.

(٣) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٤٦، ٢٦٢.

خاتمة:

وأخيرًا فقد انتهت الدراسة إلى أن اللسانيات الحديثة في تناولها لظاهرة القياس اللغوي لم تكتف في معالجتها بتحديد قواعد إنتاج أشكال كلامية جديدة قياسًا على أنماط تقليدية شبيهة بها فحسب، فالوقوف عند هذا الحد دون الولوج في تفسير شامل لعمل ظاهرة القياس وعَرْض مُفصَّل لأبرز الخصائص الأساسية التي تقوم عليها هو تسطيح للمسألة برمتها وتبسيط مُخِل لأبرز العمليات الرئيسة التي تحتاج إليها اللغات في تكوين ذاتها وتنمية ألفاظها في كل وقت وحين، ولذلك كان على هذه الدراسة أن تتكفَّل بتتبُّع الخصائص الأساسية التي تتسم بها ظاهرة القياس، وتُفسِّر طرائق عملها المتراوحة بين (اللغة) و(الكلام).

وما كان للدراسة أن تنتهي إلى ما انتهت إليه دون أن تتوسَّل بما جاء في اللسانيات المعاصرة من حديث متفرِّق عن أبرز خصائصها، فكانت دروس سوسير خير منطلق للوقوف على الأبعاد الحقيقية التي تحف هذه الظاهرة، فاستطاع الباحث من خلال ما ورد فيها، وكان له أثر فيما جاء بعدها من دراسات أخرى أن يُنجِز ما ارتهنت له الدراسة، فتبيَّن أن لظاهرة القياس خمس خصائص أساسية يمكن إجمالها فيما يأتي:

١. القياس ظاهرة عامة تابعة لعمل اللغة العادي، وإليها ترجع جميع أسباب التغيرات العادية التي ليست ذات طبيعة صوتية، والتي تُصيب من الكلمة مظهرها الخارجي، وبهذا فُهِمت على أنها ظاهرة طبيعية ومؤثرة وكثيرة الحدوث، ويمكن مصادفة عملها في كل مكان.
٢. القياس ظاهرة ذات نزعة فردية (نفسية) تقتضي أن تكون مسبوقة بالقيام بمقارنة لا شعورية بين المواد المودعة في كنز اللغة، حيث الصيغ المولَّدة منغمرة بحسب علاقاتها السياقية والترابطية، وهكذا فإن قسمًا لا يُستهان به من ظاهرة القياس يتم قبل أن تبرز الصيغة اللغوية الجديدة إلى الوجود، فهي في ذاتها ليست سوى وجه من وجوه ظاهرة التأويل التي يَتَجلَّى فيها ذلك النشاط اللغوي العام الذي به نميز بين الوحدات قصد استعمالها فيما بعد.
٣. القياس ظاهرة نحوية؛ لأنها تقتضي أمرين، أحدهما: وجود معنى يربط به الذهن بين الصيغ القياسية التي تكوِّنها التوليفة، والأمر الآخر: وجود وعي وإدراك لعلاقة تجمع صيغًا فرعية بصيغ أخرى تجعل منها وحدة أكبر. وبذلك فإن القياس ليس عملية آلية أو تلقائية، بل هو علاقة متبادلة بين واقعة مادية وواقعة عقلية تقتضي عددًا من التحليلات والتوليفات التي تتطلب نشاطًا واعيًا وإرادة وتعمُّدًا.
٤. القياس ظاهرة مُحافِظة تستعمل عناصر ذات دلالة تُوفِّرها لنا اللغة، فهي تستعمل مادة قديمة

في سبيل ما ينتج عنها من ابتكارات لغوية جديدة، فثبات الصيغ ودوامها مرتبط بتجديد القياس لها، ما دامت عناصرها لم تتغيَّر. وبعكس ذلك فإن وجودها لا يكون مهددًا إلا بقدر ما تكون عناصرها عرضة للخروج من الاستعمال، فالقياس عبارة عن عملية إحلال صيغة منافسة إلى جانب صيغة تقليدية، والصيغتان التقليدية والجديدة تتعايشان زمنًا، ويمكن للناس استعمال هذه أو تلك على حد سواء.

٥. القياس ظاهرة تزامنية، فعلى الرغم من أنه تنشأ عن ظاهرة القياس أشكال جديدة قياسًا على أشكال قائمة، إلا أن هذه الظاهرة تزامنية بصفة أساسية؛ لأنها تُشكِّل نسقًا فيما بين هذه الأشكال، والحقيقة التزامنية ما هي إلا العلاقة القائمة بين الشكلين الموجودين تلقائيًا، أو هي التقابل القائم بينهما، وهذا ما يجعلها علاقة دالة تنطوي على معنى داخل نظام اللغة.

وخلاصة القول: إن اللغة تتطور باستمرار، وتُعيد تشكيل ذاتها بانتظام؛ نتيجة تعدد عمليات الابتكار التي تتناوب عليها، فهنالك تنوُّعٌ في طرائق الابتكار التي ينتج عنها تطور دائم في أشكال اللغة. والابتكار إما أن يكون اضطراريًا وناتجًا عن إحلال أشكال جديدة مكان أشكال قديمة، كما هي الحال في عملية التغيرات الصوتية، فالأشكال التي تنشأ عنها لم تكن قد وُجدت من قبل، فهي توجد من لحظة الابتكار فصاعدًا، ودلالة ذلك أن تجربة الابتكار في التغيرات الصوتية على النقيض من كل تجربة أخرى، فهي تفتح بُعدًا جديدًا تمامًا لظهور أشكال اللغة.

وإمَّا أن يكون ابتكارًا حُرًّا يستلزم إجراء تأويل للأشكال المودعة في مخزون اللغة؛ ليُعيد إنتاجها في أشكال جديدة دون أن يستدعي ذلك تجاوز الأشكال القديمة أو إلغاءها، كما هو الشأن في عملية القياس، فليس هنالك ابتكار في ذاته ينكشف عنها، وما يُبتكَر من خلالها يبدو وكأنه يظهر مرة أخرى إلى الوجود؛ أي أن آلية ابتكار القياس قائمة على تأويل ما وُجد سابقًا في مخزون اللغة، والابتكار الذي تكون فيه الأشكال التقليدية شريكة للأشكال الجديدة في الاستعمال ليس ابتكارًا كُليًّا بالمعنى الدقيق للكلمة، وهذا هو السبب في النظر إلى القياس على أنه من ظواهر اللغة المحافظة.

وهكذا يمكن أن يقوم الابتكار اللغوي على التغيرات الصوتية أو التكوينات القياسية لأشكال النظام باستمرار، ويمكن أن يُضاف إليهما آليات ابتكار أخرى تُمهِّد الطريق لمزيد من التطورات اللغوية كـ(الاشتقاق)، فالقضية المهمة هنا هي أسلوب اللغة المرن في سلوكه لقنوات متنوعة من الابتكار، ونتيجة لذلك فإن المبادئ التي يقوم عليها الابتكار اللغوي شديدة التنوع ومختلفة بشكل ملحوظ، وهذا التنوع يُعطي قوة لاستمرارية اللغة ويمنحها أسباب البقاء.

المصادر والمراجع

أبيجنانزي، رتشارد: **نعوم تشومسكي (اللغة والسياسة)**، ترجمة: محيي الدين مزيد، سلسلة أقدم لك، العدد ٥٧٩، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣م.

إتشسن، جين: **اللسانيات (مقدمة إلى المقدمات)**، ترجمة: عبد الكريم محمد جبل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٦م.

إفيتش، مليكا: **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م.

أمين، أحمد: **مدرسة القياس في اللغة**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد٧، ١٩٥٣م.

أنيس، إبراهيم: **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م.

أوزياس، جان ماري: **البنيوية**، ترجمة: ميخائيل إبراهيم مخوّل، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٢م.

بارتشت، بريجيته: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ترجمة: سعيد بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، ٢٠٠٤م.

بافو، ماري آن وسرفاتي، جورج إليا: **النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية**، ترجمة: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٢م.

تشومسكي، نوم: **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، ترجمة: محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٣م.

جاكسون، ليونارد: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ترجمة: ثائر ديب، دار الفرقد، دمشق، ط٢، ٢٠٠٨م.

حسن، عباس: **اللغة والنحو بين القديم والجديد**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦.

حسين، محمد الخضر: **القياس في اللغة العربية**، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٣هـ.

دوبيكير، لويك: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ترجمة: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٥م.

دي سوسير، فرديناند: **دروس في الألسنية العامة**، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥م.

ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان ماري: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ترجمة: منذر

عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٣م.

الزَّبِيدي، محمد مُرتضَى الحسيني: **تاج العروس من جواهر القاموس**، الجزء السابع عشر، تحقيق: مصطفى حجازي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٧م.

سامسون، جفري: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٧هـ.

شاهين، عبد الصبور: **دراسات لغوية (القياس في الفصحى – الدخيل في العامية)**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

شاهين، عبد الصبور: **مشكلات القياس في اللغة العربية**، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد١، العدد٣، ١٩٧٠م.

عبد التواب، رمضان: **التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد ٣٣، ١٩٧٤م.

عبد العزيز، محمد حسن: **القياس في اللغة العربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٥م.

العيساوي، شاكر طوفان: **القياس اللغوي وأهميته في تطوير اللغة**، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المجلد ١٤، العدد١، ١٩٧٦م.

غادامير، هانز جورج: **الحقيقة والمنهج (الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية)**، ترجمة: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، دار أويا، طرابلس، ٢٠٠٧م.

فوكو، ميشيل: **الكلمات والأشياء**، ترجمة: مطاع صفدي وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٠م.

قنيبي، حامد صادق: **القياس اللغوي وتنمية الألفاظ**، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد٣٧، ١٩٩٣م.

كلر، جوناثان: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ترجمة: عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

لوسركل، جان جاك: **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٥م.

لويس، جون كالفيه: **إيكولوجيا لغات العالم**، ترجمة: باتسي جمال الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م.

ليونز، جون: **اللغة واللغويات**، ترجمة: محمد إسحاق العناني، مؤسسة رلي للنشر، عمان، ١٩٩١م.

٣٠. مارتان، روبير: **مدخل لفهم اللسانيات**، ترجمة: عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة،

بيروت، ٢٠٠٧م.

مونان، جورج: **سوسير أو أصول البنيوية**، ترجمة وتقديم: جواد بنيس، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، ٢٠١٦م.

مونان، جورج: **علم اللغة في القرن العشرين**، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٨٢م.

موور، تيرينس وكارلنغ، كريستين: **فهم اللغة نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي**، ترجمة: حامد حسين الحجاج، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٨م.

ن. ي. كولينج: **اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)**، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد٣ (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢١هـ.

ياكوبسون، رومان: **أفكار وآراء حول اللسانيات والأدب**، ترجمة: فالح صدام الأمارة وعبد الجبار محمد علي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.

Bibliography

Abegnanzy, Richard: Noam Chomsky (Language and politics), Translation: Muhyi aldiyn Mazid , First Edition, Silsila Oqaddim Lak, Number 579, Almajlis Al'alaa Lilthaqafa, Cairo, 2003 .

Aitchison, Jean: Linguistics, Translation: Abd AlKarim Mohammad Jabal, First Edition, Almarkiz Alqawmy Liltarjama, Cairo, 2006.

Afitch Mlika: Trends in Linguistics, Translation: Saed Masluh and Wafa' Fayd, First Edition, Almajlis Al'alaa Lilthaqafa, Cairo, 2000 .

'Amin, Ahmad: School of Metrology in Language, Majala Majmae Allugha Alaerabiya, Cairo, Folder 7, 1953.

Anees, Ibrahim: Of the Secrets of the Language, Third Edition, Maktaba Al'anjlu Almisria, Cairo, 1966 .

Auzias, Jean Marie: Structuralisme, Translation: Ibrahim Mukhawil, First Edition, wizara Althaqafa and Al'irshad Alqawmy, Damascus, 1972 .

Bartschat, Brigritte: Linguistics Curricula From Herman Paul to Noam Chomsky, Translation: Saeid Bihiry, First Edition, muasasa Almukhtar, Cairo, 2004 .

Paveau, Marie-Anne & Georges–Elia: Les grandes theories de la linguistique, Translation: Mohammad Alrady, First Edition, Almunazama Alearabiya liltarjama, Beirut, 2012 .

Chomsky, Noam: Language Knowledge, Translation: Mohammad fatih, First Edition, Dar Alfikr Alaraby, Cairo, 1993 .

Jackson, Leonard: The Poverty of Structuralist, Translation: Thayir Dib, Second Edition, Dar Alfarqad, Damascus, 2008 .

Hasan, Eabbas: Grammar and Language Between Ancient and Modern, First Edition, Dar Almaearif, Cairo, 1966 .

Hussain, Mohammad Alkhader: Measurement in the Arabic Language, First Edition, Almatbaea Alsalafia, Cairo, 1934.

Depecker, Loic: Comprendre Saussure, Translation: Rima Baraka, First Edition, Almunazama Alearabiya liltarjama, Beirut, 2015 .

De Saussure Ferdinand: Cours De Linguistic Generale, Translation: Salih Alqarmady and others, First Edition, Aldar Alearabiya Lilkitab, Beirut, 1985 .

Dekro,Azuald: Nouveau Dictionnaire, Translation: Mundhir Eishi, First Edition, Almarkiz Althakafi Alearaby, Beirut, 2003 .

Alzubaydy, Mohammad Murtadha: Taj Alearus, Part 17, Tahqiq: Mustafaa Hijazy, first Edition, Almajlis Alwatany Liathakafa & funon, Kuwait, 1977 .

Sampson, Geofrey: Schools of Linguistics, Translation: Mohammad ziad kubbh, first Edition, Jamiea Almalik Sueud, Riyadh, 1996 .

Shahin, Eabd Alsabur: Language Studies, Second Edition, Muasasa Alrisala, Beirut, 1986 .

Shahin, Eabd Alsabur: Measurement Problems in The Arabic Language, Majalat Ealam Alfikr, Almajlis Alwatany lilthaqafa & Alfunun & Aladab, Kuwait, Vol1, Number3, 1970.

Eabd Altawaab, Ramadan: Linguistic Development Between Phonological Laws and Analogy, Majala Majmae Allugha Alaerabiya, Cairo, Folder 33, 1974.

Eabd Aleaziz, Mohammad Hasan: Measurement in the Arabic Language, First Edition, Dar Alfikr, Cairo, 1995 .

Aleaysawi, Shaker Tuqan: Linguistic Measurement and its Importance in

Language Development, Majala Allisan Alaraby, Maktab Tansiq Altaerib, Alribat, Folder 14, Number 1, 1976 .

Gadamer, Hans-Georg: Truth & Approach, Translation: Hasan Nazim & Ali Salih, First Edition, Dar 'Auya, Tripoli, 2007.

Foucault, Michel: Les Mots et Les Choses, Translation: Mutae Safady, First Edition, Markiz Al'iinma' Alqawmy, Beirut,1990 .

qunayby, Hamid Sadeq: Linguistic Measurement and Word Development, Majala Allisan Alaraby, Maktab Tansiq Altaerib, Alribat, Number 37, 1993 .

Culler, Jonathan: Ferdinand De Saussure, Translation: Eizaldiyn 'iismaeil, First Edition, Almaktaba Alakadimiya, Cairo, 2000 .

Lecercle, Jean-Jacques: The Violence of Language, Translation: Mohammad Badawy, First Edition, Almunazama Alarabiya liltarjama, Beirut, 2005 .

Louis, Jean Calvet: Pour Une Ecologie Des Langues, Translation: Patsy Jamal aldiyn, First Edition, Almajlis Al'alaa Lilthaqafa, Cairo, 2004.

Lyons, John: Language & Linguistics, Translation: Mohammad Aleanany, First Edition, Muasasa Rily, Amman, 1991 .

Martin, Robert: Comprendre La Linguistique, Translation: Eabd Alqadir Almuhayry, First Edition, Almunazama Alarabiya liltarjama, Beirut, 2007 .

Mounin, Georges: Saussure Ou Le Structuralise Sans Le Savoir, Translation: Jawad Bines, First Edition, Muasasa Alrrihab Alhadetha, Beirut, 2016 .

Mounin, Georges: La Linguistique du xxe Siecle, Translation: Najib Ghazawi, First Edition, Wizara Altaelim Alealy, Damascus, 1982.

Moro, Terens & karling, kresten: Understanding The Language, Translation: Hamid Alhijjaj, First Edition, Dar Alshuwun Athaqafiyya Aleama, Baghdad, 1998 .

N.E, Collinge: The Language Also Evolved, Translation: Muhyi Aldiyn Humaydan & Abdallah Alhumaydan, Almawsuea Allughaweyya, First Edition, Folder3, Jamiea Almalik Sueud, Riyadh, 2001.

Jakobson, Roman: Ideas & Opinions on Linguistics & Literature, Translation: Falih Alamara & Abid Aljabbar Ali, First Edition, Dar Alshuwun Athaqafiyya Aleama, Baghdad, 1990.